مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

Global Islamic Economics Magazine

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه تصدر إلكترونيًا؛ وهي وقف لوجه الله تعالى

العدد / 98 / ذو الحجة 1441 هـ الموافق تموز / يوليو 2020 م

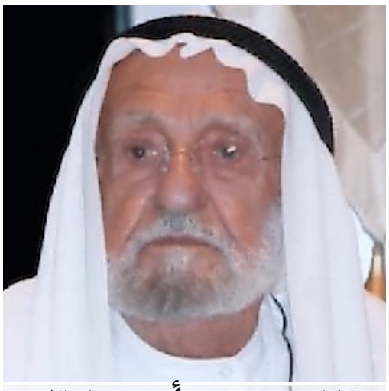

الشيخ سعيد أحمد لوتاه
في ذمة الله

تموّت عضلة السياسة المالية

وتعفنها في جسم الاقتصاد التقليدي

جامعة كاي

جامعة أونلاين

متخصصة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

www.kie.university

هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

✳ الدكتور سامر مظهر قنطقجي: **رئيس التحرير.**

✳ الدكتور على محمد أبو العز: **الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني.**

✳ الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: **دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي.**

✳ الأستاذ عبد القيوم بن عبد العزيز الهندي: **الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.**

✳ الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: **وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية.**

أسرة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

رئيس التحرير:

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس جامعة كاي

مساعدو التحرير:

- الدكتورة مكرم مبيض / مساعدة التحرير – مدرسة المحاسبة في جامعة حماة.
- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني – ماجستير في الاقتصاد اختصاص نظم تعليم إلكترونية

الإخراج الفني

- فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الإلكتروني:

- Kantakji-tech Co.

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإســـــــلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإسـلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- إن الآراء الواردة في مقالات المجلة تعبر عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية المؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إســـــلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك، حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه. – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، يتم استخدام نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسية تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بمعدل ١. ٢، ولا يوضع قبل عـــــــلامات التنقيط فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي Times New Roman بقياس ١١.

رؤية المجلة

تفعيل الإفصاح والشفافية سعيًا لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه

تُعنى (مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية) بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

إعلان هام للسادة الناشرين

بحمد الله قارب عدد الناشرين في المجلة وموقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية ٧٨٥ ناشرًا.

وصارت المؤلفات المنشورة التي تخص كل ناشر في (المجلة أو موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية) مجموعة تحت رابط تخصه بمثابة مكتبته الخاصة، لذلك:

- يمكن لكل ناشر توزيع الرابط لمن شاء للوصول إلى مكتبته التي تضم مؤلفاته ومنشوراته،
- إرسال مزيد من المنشورات التي تخصه لوضعها ضمن مكتبته (قائمة المنشورات الخاصة به) لتكون متاحة إلكترونيًا.

المطلوب من الإخوة الناشرين – لمن أراد ذلك – إرسال اسمه بالإنجليزية nickname لتسهيل عملية الضبط من طرفنا، وسهولة الوصول لمكتبته، مثال ذلك؛

للوصول لمكتبة (الدكتور سامر مظهر قنطقجي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji. com/tag/kantakji/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الباري مشعل)، فإن الرابط هو:
https://kantakji. com/tag/Abdulbari_Mashal/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الحليم غربي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/aagharbi/

نحو بناء أكبر قاعدة بيانات في العالم لباحثي الاقتصاد الإسلامي ومؤلفاتهم

فهرس المحتويات

إعلان هام للسادة الناشرين ٧
فهرس المحتويات ٨
لوحة رسم: بلدي ١٠
بريشة د. م. محمد حسان السراج ١٠
تموّت عضلة السياسة المالية وتعفنها في جسم الاقتصاد التقليدي بعد تموّت عضلة سياسته النقدية ١١
د. سامر مظهر قنطقجي ١١
الشيخ سعيد أحمد لوتاه ١٨
الشمول المالي: أبعاده ومؤشرات قياسه العالمية ٢٠
نموذجا Global Findex مؤشر
بوزانة أيمن ٢٠
حمدوش وفاء ٢٠
هل تعتبر سياسة رفع الأجور لوحدها مجدية لمواجهة تبعات رفع الدعم الحكومي؟ ٣٠
نشوه حمود ٣٠
الوقف الإسلامي كآلية لتمويل وتنمية المشروعات الصغرى للمساهمة في اقتصاد اجتماعي تضامني ٣٣
د. فاطمة الفرحاني ٣٣
البلدان الأكثر تراكما لأزمة ديون الشركات ٤٣
ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي ٤٣
كاريكاتير: أفكار اقتصادية متقاطعة ٤٥
خالد قطاع ٤٥
إدارة الأصول ٤٧
د. عبد القادر ورسمه غالب ٤٧
منهجية البحث العلمي ٥٠
نحو عقلية ناقدة وبصيرة نافذة للباحثين
د. فادي محمد الدحدوح ٥٠
هل هناك علاقة بين الرقم ٣٠٩ في سورة الكهف ومتتالية فيبوناتشي؟ ٥٣
أوهاج بابدين عمر ٥٣
اتجاهات المديرين نحو اختيار مديري المشاريع ٥٧
دراسة تطبيقية على شركات الإنشاءات والمقاولات في ولاية الخرطوم
د. أنور عبد الله محمد أبو بكر ٥٧
الصيرفة الإسلامية في الجزائر ٦٩

شباك العمليات البنكية الإسلامية وفق النظام رقم ٢٠– ٠٢ نموذجا
د. بدروني عيسى..... ٦٩
د. غربي حمزة..... ٦٩
بازل وتداعيات فيروس كورونا على المصارف الإسلامية ٨٠
نجلاء عبد المنعم..... ٨٠
حقيقة التورق البنكي المنظم الذي تجريه البنوك الإسلامية في ظل تواطؤ هيئات الرقابة الشرعية ٨٧
د. فؤاد بن حدو..... ٨٧
أفكار مستقاة من الأخبار الاقتصادية العالمية تصلح أفكارًا للبحث العلمي ٩٧

لوحة رسم: بلدي

بريشة د. م محمد حسان السراج

تموّت عضلة السياسة المالية وتعفنها في جسم الاقتصاد التقليدي بعد تموّت عضلة سياسته النقدية

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

يشير تعبير الغانغرين إلى حدوث تموت وتعفن النسيج بسبب انقطاع التروية الدموية إلى قسم معين من الجسم، وقد تتضمن بعض أنواع الغانغرين انتاناً جرثومياً مرافقاً (نقلا عن مدونة معامل سمارت لاب للتحاليل الطبية).

لقد دخلت السياسة النقدية للاقتصاد التقليدي مرحلة التموّت بنهاية عام ٢٠٠٨ إثر الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وما زالت تعيش متعفنة تعاني الأمرّين، فالفائدة الربوية تقبع مجاورة للصفر أو دونه مشلولة الحركة.

وتترنح السياسة المالية للاقتصاد التقليدي مؤذنة دخول مرحلة التموّت بسبب تزايد معارضي فرض الضرائب – ونقصد مواطني الدول التي توصف بالواعية ضريبيًا وصاحبة الثقافة الضريبية أكثر من غيرهم –، وسنذكر شواهد على ذلك. ولن يكون مقالنا حول شرعية الضرائب التي كتبنا عن حرمتها مرارًا وتكرارًا وذكرنا حكم التوظيف وشروط فرضه.

يجب أن تسعى الحكومات لزيادة رفاهية شعوبها ومواطنيها بنقلهم من منحنى الاستهلاك الضروري إلى منحنى استهلاك الحاجيات ومن ثم منحنى استهلاك الكماليات؛ ضمن القواعد الشرعية أي بلا إسراف ولا تبذير. قال الله تعالى واصفًا عباده: **وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا** (الفرقان: ٦٧)

ويلعب ضعف القوة الشرائية دوراً في انعكاس وجهة الاستهلاك نحو الضروري دون الحاجي ودون الكمالي، وهذا ما يؤثر على سرعة دوران عجلة الاقتصاد؛ فحجم الإنفاق هو محرك الدوران وأساسه، أما ضعفه فمؤشر بداية ركود اقتصادي.

لقد أظهر تقرير السعادة[1] لعام ٢٠١٩ الذي صنف البلدان بناء على ستة عناصر داعمة للرفاهية، هي: الدخل، والحرية، والثقة، ومتوسط العمر المتوقع في الحياة الصحية، والدعم الاجتماعي، والكرم؛ فكانت أول ثمانية دول أوربية الجنسية، (انظر الجدول).

[1] موقع CNN Arabic رابط

أسعد دول العالم	أعلى الدول فرضا لضرائب الدخل	أعلى الدول فرضا لضريبة المبيعات
فنلندا	السويد ٥٧.١٩٪	الهند
الدنمارك	اليابان ٥٥.٩٥٪	المجر
النرويج	النمسا ٥٥٪	كرواتيا
أيسلندا	هولندا ٥١.٧٥٪	البرازيل
هولندا	بلجيكا ٥٠٪	الدنمارك
سويسرا	إيرلندا ٤٨.٠٠٪	النرويج
السويد	استراليا ٤٥٪	السويد
نيوزيلندا	الصين ٤٥٪	فنلندا
كندا	فرنسا ٤٥٪	اليونان
-	ألمانيا ٤٥٪	أيسلندا

كما احتلت الدول الأوروبية الصدارة في فرض ضرائب الدخل حسب التقرير الاقتصادي الأخير من منظمة التعاون الاقتصادي[1]، وكان أعلى ثمانية بلدان من حيث ضريبة المبيعات[2] أوروبية أيضًا (انظر الجدول نفسه).

تلعب الضرائب المفروضة على الناس دورًا واضحًا في زيادة أسعار المنتجات التي يستهلكونها، فينكمش إنفاقهم ويركد اقتصادهم. وقد ساهمت أزمة كورونا بضياع مدخرات الطبقة الوسطى من الناس؛ فحولتهم إلى فقراء لينقسم المجتمع إلى طبقتين واضحتين، طبقة غنية وأخرى فقيرة. وبما أن الميل الحدي للاستهلاك للفقراء يساوي الواحد؛ فهم ينفقون كل ما يأتيهم، ولنضوب ما يأتيهم؛ شح الإنفاق واضمحل الاستهلاك. أما الأغنياء فلديهم بدائل عديدة، ومدخرات وفيرة؛ تعفيهم من الوقوع في أزمة الفقر، لكن إنفاقهم سيشح؛ لأن الخوف يصيب جميع الناس بشكل عام، ولربما الاقتصاد السعودي أحدث مثال؛ حيث زادت عمليات الشراء قبل دخول تطبيق قرار زيادة ضريبة القيمة المضافة[3] بشكل ملحوظ. يقول الله الخالق: **إِنَّ ٱلْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا** (المعارج: ١٩–٢٠).

[1] موقع عربي ٢١ رابط
[2] موقع المرسال رابط
[3] موقع يورونيوز، ١-٧-٢٠٢٠، رابط.

والضريبة عمومًا وضريبة المبيعات خصوصًا؛ هي ضريبة عمياء لا تفرق بين مستهلك وآخر سواء أكان غنيًا أم فقيرًا، وعادة ما تؤثر على الفقراء أكثر؛ لأن كل دخولهم موجهة لتغطية حاجاتهم الضرورية. كما أن الفقير ليس لديه سبل نقل عبء الضريبة لغيره؛ فيتوقف أثرها عنده بوصفه المستهلك النهائي. أما الغني وصاحب المهنة فيمكنهم نقل العبء إلى غيرهم بسبل مختلفة، يصعب على فارض الضريبة متابعتها، كما لا ينفع بعض النظم المالية الإدعاء بإضافة ميزة الذكاء لهذا النوع من الضرائب – كتوجيهها نحو استهلاك يخص طبقة الأغنياء – لصعوبة التتبع؛ خاصة أن أولئك لديهم سَعة في الخيارات؛ فيمكنهم التحول من تسوق إلى تسوق آخر. لذلك لا ذكاء إطلاقًا في النظم المالية آخذين بعين الاعتبار ما يجري الكلام عنه حاليًا؛ من سياسات ضريبية أكثر عدلا باعتماد الذكاء الاصطناعي AI حيث تصبح السياسة الضريبية أقل تأثرًا بالتجاذبات السياسية وأكثر اعتمادًا على البيانات.

وأمام تنامي السلوك الاستهلاكي الموجه نحو الضروريات يصعب الكلام عن الادخار؛ بل لم يعد للادخار منحنيات يسلكها سوى الضمور من الحياة الاقتصادية، حيث لم يتبق ما يمكن توجيهه نحو الادخار. وهذا مُنذر بزيادة انتشار الفقر لضعف قنوات التنمية الاقتصادية بسبب تراجع دعم الاقتصاد المحلي بالمدخرات؛ والنتيجة: ضعف دوران عجلة الاقتصاد إن لم يكن توقفها.

الثقافة الضريبية والوعي الضريبي

ينافح بعض منظري السياسة المالية عن ضرورة إيجاد[1] وعي ضريبي لدى الناس وتعزيز الثقافة الضريبية لدى المكلفين لتجنب الأخطاء، إلا أن ذلك عادة ما يكون (تحت طائلة تحمل غرامات إضافية نتيجة التأخير في بيان الإقرار الضريبي)، أو بتسيير دوريات في الأسواق تلاحق البائع والشاري لإظهار فاتورته التي توضح اقتطاع ضريبة المبيعات. وهذا أسلوب ترهيبي لا يجدي نفعًا إلا بتوافر رقابة شديدة وصارمة.

وبناء عليه راوحت قضية الثقافة الضريبية مكانها منذ عشرات السنين؛ فحجة انتماء الأفراد والمؤسسات والشركات، كداعم للخزانة العامة من خلال دفع ما هو مستحق عليهم من ضرائب طوعيًا دون اللجوء إلى العقوبات والغرامات **غير متحقق بالمرة**. وقد فشلت إشاعة ثقافة الضرائب من المدرسة إلى الجامعة إلى المنظمة، ولم يتحول المواطن إلى دافع للضريبة عبر قناعة تامة بوصفه جزءا من النسيج الوطني، وتعبيرا عن دوره الوطني؛ فدوائر الفساد محيطة بكل حياته، وهي غارقة في صرف المال العام دون وجه حق ودون

[1] نبيل محادين، برنامج حول الثقافة الضريبية، صحيفة الرأي، ٢-٧-٢٠٢٠، الزرقاء، الأردن.

منطق، لذلك فالأولى إيجاد ثقافة تساعد على التخلص من سلوكيات الهدر والبذخ والترف التي يمارسها القطاع الحكومي وبعض الأفراد والأسر دون إكتراث أو إحساس بمسؤولية اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية.

يصف الله تعالى المبذرين بالشياطين والشيطان كافر بربه: **إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ ۖ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا** (الإسراء: ٢٧). والله تعالى قد أمر بعدم إطاعة المسرف لقوله: **وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ** (الشعراء: ١٥١).

شواهد العالم المتقدم

إن الثقافة الثابتة التي لم تتغير والتي يمكن الجزم بها هي:

- أن نقل عبء الضريبة عمومًا وضريبة القيمة المضافة خصوصًا إلى المستهلك من خلال رفع أسعار البيع أمر قائم طالما اختفت أو ضعفت الرقابة الصارمة.
- أن الضجر من الضريبة والتهرب منها مسلك جميع الناس؛ بينما كان يُظن غير ذلك بدول أوروبا وغيرها – على أقل تقدير –. وأمثلة ذلك كثيرة، منها:

الولايات المتحدة الأمريكية

هناك شعار تتبناه كبرى شركات التقنية في أمريكا، وهي شركة أمازون[1] حيث وزعت كوبًا طُبع عليه الشعار التالي:

Theres no way, I was born to pay tax and die

لا مجال أمامي؛ ولدت لدفع الضريبة والموت

فأيُ يأس هذا؟ وأي استعباد للناس؟ لقد كان عصر الرق بين السيد والعبد، ويكأن الرق صار اليوم بين الحكومة وشعبها أي الدولة ومواطنيها.

والتغيير الحاصل – المشار إليه – ليس محصورا في ثقافة الشركات والمواطنين؛ بل صار جزءا من ثقافة عليّة القوم من السياسيين؛ مثل (إليزابيث وارن) و (بيرني ساندرز) المرشحان للرئاسة الأمريكية، فهما يعتقدان أن الحل من المأزق الحالي للنظام الرأسمالي يتمثل في **تطبيق الضرائب على الثروة**[2]، لزيادة الإيرادات العامة، وهذا اقتراب واضح من مفهوم الزكاة في الاقتصاد المالي الإسلامي.

[1] موقع أمازون، رابط.

[2] The Economist, Inequality could be lower than you think, Nov 28th 2019, Link

ألمانيا

أظهرت إحصائية في ألمانيا[1] أن دافعي الضرائب حظوا بفرص جيدة في طعونهم على التقييمات الضريبية للمكاتب المالية في العام الماضي، وحسب وكالة الأنباء الألمانية نجح نحو ثلثي قضايا الطعون على التقييمات الضريبية التي تم رفعها في العام الماضي. وأوضحت الأرقام أن إجمالي عدد هذه القضايا وصل إلى ٣.٤٥ مليون قضية، تم الفصل في ٣.١٨ مليون قضية، وقد نجح مقدمو الطعون في ٢.٠٩ مليون قضية. إذاً هناك إجحاف في فرض الضرائب، وهناك اعتراض عليها، ولحسن الحظ أن هناك من يقبل الاعتراض ويُقره في ألمانيا، بينما تفتقده البلدان التي يتنشر فيها الفساد وتنخفض فيها مستويات حرية التعبير.

فرنسا

لا تغيب عن بال أحد أحداث الشغب التي طالما اشتعلت في ضواحي باريس ولمرات عديدة ولسنوات – منذ بداية هذا القرن –، اعتراضاً على فقر يعيشه الناس هناك، ثم توجت تلك الأحداث بحركة السترات الصفراء التي كتبنا عنها مقالا مطولاً[2]، وقد كانت حركة احتجاجية أشعلتها فرض ضرائب جديدة.

كما وجه الرئيس الأمريكي كلاماً قاسياً للرئيس الفرنسي[3]، الذي تستعد بلاده لفرض الضرائب على المنتجات الفرنسية[4] رداً على فرض البرلمان الفرنسي الاستباقي على شركات التقنية الأمريكية المنشأ؛ وهذا بمثابة احتجاج دولة عظمى على ظلم ضريبة فرضتها دولة أخرى، كسياسة التعامل بالمثل، وهذا مقوّض لحرية التجارة العالمية وضارٌ بها، وهذا من حُوَب الضرائب وآثامها.

البرلمان الأوروبي – بروكسل

نشر البرلمان الأوربي دراسة شكلت خطوة أوروبية جديدة على طريق مكافحة التهرّب الضريبي، ما بادر لذهني السؤال التالي:

أأصحاب الثقافة الضريبية والوعي الضريبي يتهربون ويحتالون على الضرائب أيضا؟

---

[1] نقلا عن وكالة الأنباء الألمانية تاريخ ١٢-٧-٢٠٢٠، رابط
[2] قنطقجي، د. سامر مظهر، السترات الصفراء تزيد عري النظام المالي العالمي؛ مقترحات موريس آلي وحلول الاقتصاد الإسلامي، العدد ٧٩-٢٠١٨، رابط.
[3] الجزيرة، ٢٧-٧-٢٠١٩، رابط.
[4] فرانس ٢٤، ١١-٧-٢٠١٩، رابط.

يبدو أن إشاعة الثقافة الضريبية والوعي الضريبي وهمٌ لا حقيقة، حيث لا يوجد التزام بين دافعي الضريبة حتى في بلدان أوروبا المترفة، وخاصة الاسكندينافية منها؛ وهم الأكثر سعادة – حسب التقرير المنوه عنه سابقا –.

ذكر رئيس الكتلة البرلمانية في البرلمان الأوربي (أودو بولمان)[1]: أن دراسة أجريت نهاية يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠ أظهرت أن التهرب الضريبي جريمة خطيرة، تحرم الأوروبيين من مبالغ تصل إلى ٨٢٥ مليار يورو، ما يعادل **خمسة** أضعاف ميزانية الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٢٠، بمعدل ١٦٥٠ يورو لكل مواطن.

وخلصت خريطة الطريق التي أقرتها الدراسة إلى ضرورة فرض **ضرائب أكثر عدلاً وأكثر فعالية** فضلا عن معالجة الجرائم المالية، وتضمنت إجراءات إصلاحية رادعة للجرائم المالية والتهرب الضريبي.

وكانت أبرز توصياتها الآتي:

١. العمل على الفور على اقتراح إنشاء قوة شرطة مالية أوروبية.
٢. إنشاء هيئة مراقبة تابعة للاتحاد الأوروبي لمكافحة غسل الأموال.
٣. إنشاء هيئة ضريبية عالمية داخل الأمم المتحدة.
٤. الإشارة إلى القلق الكبير من افتقار الدول الأعضاء بشكل عام إلى الإرادة السياسية للتصدي للتهرب الضريبي والجريمة المالية.
٥. تعرض سبعة دول؛ هي بلجيكا وقبرص والمجر ولوكسمبورغ ومالطا وهولندا وأيرلندا، لكي تصبح ملاذًا ضريبيًا وتسهل التخطيط للتهرب الضريبي.
٦. التأشيرات وجوازات السفر الذهبية تمثل إشكالية وينبغي التخلص منها.
٧. يؤدي تعقيد النظم الضريبية إلى ثغرات قانونية، وبالتالي فإن المعاهدات الضريبية المتعددة الأطراف وليست الثنائية هي الحل للمضي قدمًا.
٨. ينبغي اتخاذ تدابير مضادة ضد الولايات المتحدة، إذا لم تلتزم بمبدأ المعاملة بالمثل.
٩. ينبغي أن يقوم المجلس الأوروبي بتقييم الوضع في سويسرا بشكل صحيح، لضمان عدم إدخال أنظمة ضريبية ضارة.

[1] عبد الله مصطفى، خطوة أوروبية جديدة على طريق مكافحة التهرّب الضريبي، جريدة الشرق الأوسط، رابط، 22 يونيو 2020 عدد رقم 15182.

١٠. ينبغي تضمين بند الحكم الرشيد للضرائب بشكل منهجي في اتفاقيات الاتحاد الأوروبي الجديدة مع دول من خارج الاتحاد.

١١. ضرورة توفير حماية بشكل أفضل للصحافيين الاستقصائيين، ويمكن تكرار نظام المكافآت الذي تستخدمه الولايات المتحدة، للمبلغين عن المخالفات، ويطبق في الاتحاد الأوروبي أيضًا.

وبناء على ما سبق، نستنتج التالي:

- إن فرض الضرائب ليس مرحبًا به في أي مكان في العالم، والحكومات التي هي وكيلة عن المواطنين، تفرض عليهم ما لا يحبونه ولا يميل الطبع الآدمي له؛ بحجة سد نفقات يتوسعون بها على حساب المواطنين، وهذا التوسع لا نهاية له ولا رشد فيه، وهو مستمر حتى يَفنى مطرح الضريبة[1]؛ كما ذكر ابن ابن خلدون في مقدمته منذ ١٠٠٠ عام تقريبًا، وتوصل إليه الاقتصادي الأمريكي أرثر لافر عام ١٩٧٤. وتعتبر صيحات تطبيق الضرائب على الأثرياء نداء يتعالى صوته منذ عام ١٩٨٨ على يد الفرنسي (موريس آلي) الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد، إضافة للدكتورة إليزابيث وارن[2]، وبيرني ساندرز[3]، وأودو بولمان[4]، والقائمة ستطول حتمًا – بمشيئة الله تعالى –.
- إن الضرائب هي بوابة الفساد الإداري والمالي طالما أن فرضها منوط بمعايير صماء غير إنسانية، فهي تعتمد نظرية النفقات وهذا لا رشد فيه لفساد بعض القائمين وتدخّل السياسيين في رسم أهدافها. أما السياسة المالية الإسلامية فتعتمد على نظرية الإيرادات[5]؛ وشتان شتان بين النظريتين.

وبناء عليه، فإن المعالجة الطبية لتموّت الأعضاء التي أصابها (الغانغرين) تكون بالبتر والقطع، يُقاس عليها ضرورة قطع أداة السياسة المالية التي هي الضرائب في حالتنا المدروسة، أسوة بقطع أداة السياسة النقدية التي هي الربا، ليقترب العالم بأنظمته الاقتصادية المتهالكة من الاقتصاد المنقذ، وهو: **الاقتصاد الإسلامي**؛ حيث يتكامل المذهب[6] والعلم والنظام بمرونة وحيوية دون أن يُجحف بحق الناس جميعهم.

حماة (حماها الله) ٢٩ ذي القعدة ١٤٤١ هـ الموافق ٢٠ يوليو/تموز ٢٠٢٠ م

---

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين، رابط.
[2] سياسية أمريكية وأكاديمية سابقة، تشغل منذ عام ٢٠١٣ منصب السيناتور الأقدم في مجلس الشيوخ الأمريكي من ولاية ماساتشوستس. كانت أستاذة في كلية الحقوق مختصة في قوانين الإفلاس.
[3] سياسي أمريكي وسيناتور من فيرمونت.
[4] برلماني أوربي من كتلة الأحزاب الاشتراكية والديموقراطية.
[5] قنطقجي، د. سامر مظهر، كفاءة بيت المال لاعتماده نظرية الإيرادات، العدد ٧-٢٠١٢، رابط.
[6] قنطقجي، د. سامر مظهر، مفاهيم في الاقتصاد الإسلامي، العدد ٥٤-٢٠١٦، رابط.

الشيخ سعيد أحمد لوتاه

وفاة أحد أبرز المؤسسين للصيرفة الإسلامية.

مؤسس بنك دبي الإسلامي عام ١٩٧٥ وهو أول بنك إسلامي في العالم.

مؤسس ورئيس مجلس إدارة مجموعة سعيد أحمد لوتاه.

مؤسس الشركة العربية الإسلامية للتأمين عام ١٩٧٩.

وافته المنية بدبي عن عمر يناهز ٩٧ عامًا، بتاريخ ٧ ذي القعدة ١٤٤١ الموافق ٢٨ يوليو ٢٠٢٠.

وإنا لله وإنا إليه راجعون.

باب الاقتصاد

الشمول المالي: أبعاده ومؤشرات قياسه العالمية

مؤشر Global Findex نموذجا

بوزانة أيمن

طالب دكتوراه - جامعة باجي مختار عنابة

حمدوش وفاء

استاذ محاضر - جامعة باجي مختار عنابة

يعتبر الشمول المالي من المصطلحات الحديثة في الأدبيات الاقتصادية والمصرفية، بحكم حداثة الاهتمام بهذا الموضوع. فرغم قدم القضايا التي يثيرها هذا الموضوع، وهي مرتبطة بقضايا التنمية الاقتصادية عموما، إلا أن الجديد فيه هو التركيز على الأفراد – وخاصة الفقراء – ودورهم فيها واستفادتهم من ثمارها، إضافة إلى الاستقرار المالي والنزاهة المالية. فمع تنامي الخدمات المالية حجما وأهمية، والنمو القوي في تدفق التحويلات المالية الدولية يصبح تعذر الاستفادة من الخدمات المالية عائقا كبيرا أمام فرص توليد الدخل وتحقيق الرفاه الاقتصادي للأفراد ولاسيما الفقراء منهم، فضلا عن الشركات بمختلف أحجامها وخاصة المشاريع الصغرى كما يصبح مهددا للاستقرار المالي. إن ظاهرة الشمول المالي مرتبطة بشكل وثيق بتطور القطاع المصرفي وتغير مقاربات التنمية عموما، وبالتحول الحاصل في فلسفة العمل المصرفي خصوصا ومن الواضح أيضا أن الحديث عن الشمول المالي يعني – ضمنيا – الحديث عن أبعاده ومؤشرات قياسه من أجل تعزيز مستوياته.

تأخذ مؤشرات قياس الشمول المالي وأبعاده أهمية خاصة في كثير من بلدان العالم لأنها تعبر عن تطور القطاع المالي والمصرفي الذي يستقطب كافة شرائح المجتمع وشمولهم بالخدمات المالية والمصرفية، حيث تعتمد المؤشرات القياس على طبيعة البيانات المتوفرة ودقتها، وطبيعة النظام المالي ودرجة تطوره المتمثلة بجانب العرض والطلب على الخدمات المالية، من هنا يحق لنا أن نطرح الإشكالية التالية: ما هي أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه العالمية ؟

معالجة هذه الإشكالية تتطلب الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي: ما هو الشمول المالي نشأته وتطوره؟ وما هي مصادر بيانات قياس الشمول المالي من جانب الطلب والعرض؟ وما هي أبعاد ومؤشرات الشمول المالي حسب مؤشر Global Findex العالمي؟

أولا : نشأة الشمول المالي وتطوره

عند التأريخ لاهتمام المسؤولين وصناع القرار، والدارسين بظاهرة الشمول المالي، يمكن أن نسجل ما يلي :

– نزعم أن الشمول المالي كظاهرة أو كهدف من أهداف التنمية، كان موجودا بوجود أدبيات التنمية والتخلف، وكان يشار إليه في ثنايا هذه الأدبيات تحت عناوين عريضة مثل : البعد الديمقراطي للتنمية والبعد الاجتماعي لها والمشاركة الجماهيرية فيها . . . الخ . المتَتَبِع لأدبيات البنك العالمي سيلاحظ – بلا شك – أنها لا تخلو من هذه العناوين منذ رفعه لواءَ مُحاربة الفقر في العالم، منذ سبعينات القرن الماضي .

– وفي تَقديرنا أيضًا، أن تبلور المصطلح المناسب للدلالة على هذه الظاهرة حدث في سياق تحَول عام في رصد الظواهر الاقتصادية وتحليلها، وفي المفاهيم المتغيرة للتنمية الاقتصادية ومقارباتها، مُنذ نهاية ثمانينات القرن الماضي بانهيار الايدولوجيا الاشتراكية . لقد اختفت من الأدبيات الاقتصادية العديد من المفاهيم والمصطلحات التقليدية المرتبطة بالاقتصاد والتنمية لتحل محلها – مواكبة للتغيرات – مفاهيم ومصطلحات جديدة أهمها : التنمية المستدامة ومضامينها مثل : الاقتصاد المنزلي، والمشاريع المصغرة والتمويل المصغر والقرض المصغر . . .، في سياق هذه الموجة من المصطلحات تبلور تدريجيا مصطلح الشمول المالي، الذي يعتبر داعما لإحدى ركائز التنمية المستدامة وهي الإنسان (العنصر البشري) .

– اِستخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام ١٩٩٣ في دراسة : "ليشون Leyshon" و "ثرفت Thrift" عن الخدمات المالية في جنوب شرق اِنكلترا، تناولا فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا إلى الخدمات المصرفية .

– خلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية . وبنهاية العشرية المذكورة عرف مصطلح الشمول المالي استخداما واسعا لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة .

– وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية عام ٢٠٠٧ ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي، وازداد التوجه العالمي نحو تحقيقه، من خلال سياسات وإجراءات اتخذتها الجهات النقدية في الدول بهدف تعزيز

وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وتمكينهم من استخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة[1].

– في سياق هذا الاهتمام تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي عام ٢٠٠٨، الذي يعد أول شبكة دولية للاستفادة من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، ويضم ٩٤ دولة نامية ممثلة في ١١٩ مؤسسة تنقسم ما بين وزارات مالية وبنوك مركزية. ويعمل التحالف على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء، ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتجيات الإصلاحية وآليات التطبيق[2].

– وقد عُقد أول مؤتمر سنوي لهذا التحالف في عام ٢٠٠٩ بدولة كينيا. ثم عُقد بعد ذلك في ٨ دول أخرى، موزعة على مختلف القارات، آخرها مصر سنة ٢٠١٧[3].

– ويُذكر أن هناك العديد من الدول قامت بتطوير وتنفيذ استراتجيات وطنية للشمول المالي، من أوائل هذه الدول المملكة المتحدة وماليزيا في مطلع القرن الحالي (٢٠٠٣) وتسعى حاليا العديد من الدول النامية لتحقيق نفس الغاية وخاصة منذ انتهاء الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨)[4].

ويبقى أن نشير إلى أمرين هما:

– **الأمر الأول**: أن هناك مصطلحات عديدة لوصف نفس الظاهرة. فهناك من يستخدم مصطلح الشمول المالي، وهناك من يستخدم بدلا منه، مصطلح الاشتمال المالي أو الإدراج المالي أو الإدماج المالي أو التضمين المالي للدلالة على نفس الظاهرة التي حددناها بالمعنى السابق تحت اسم "الشمول المالي" وهو المصطلح الذي نتبناه لأنه أكثر المصطلحات شيوعا ومعناه اللغوي أقرب إلى المصطلح الأجنبي Inclusion Financière.

[1] سمير عبد الله، (2016): الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، فلسطين، ص 15.
[2] اتحاد المصارف العربية، (2017)، المؤتمر الدولي السنوي التاسع للتحالف الدولي للشمول المالي، مجلة شهرية متخصصة، العدد 442، ص51.
[3] بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، (2017): "واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية "، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد1، الجزائر، ص 92.
[4] سمير عبد الله، (2016): مرجع سبق ذكره، ص 16.

– **الأمر الثاني**: ضرورة التفريق بين مفهوم الشمول المالي بالمعنى السابق، ومفهوم الحصول على الخدمات المالية، فالمفهوم الأول يتضمن توفر الخدمة المالية وتغطيتها لكافة شرائح المجتمع باستخدامهم لها. بينما يتضمن المفهوم الثاني توفر الخدمات المالية بالمواصفات المطلوبة وقدرة التمتع بها مع العزوف عن استخدامها لأسباب ذاتية تتعلق بالفرد. قد يتضح المعنى المقصود هنا عند حديثنا عن الحرمان المالي.

ثانيا: مصادر بيانات قياس الشمول المالي

هناك مجموعة متنوعة من مصادر البيانات المتاحة لقياس جودة الخدمات المالية الرسمية وإمكانية الوصول إليها واستخدامها. وفي حين أن وجود بيانات متاحة لقياس التقدم في الشمول المالي هو ميزة في حد ذاتها، إلا أن كل واحد من المصادر يتعامل مع البيانات بطريقة مختلفة، والتي يمكن أن تؤدي إلى نتائج مختلفة نظرا لكونه يعتمد على مصدر بيانات الذي تستخدمه، وبالتالي الوصول إلى استنتاجات مختلفة التي تعبر عن واقع الشمول المالي.

أصبحت مصادر بيانات الشمول المالي في السنوات الأخيرة أكثر ثراء، كما أنها أكثر تعقيداً عند تصفحها في الوقت نفسه؛ فعلى جانب الطلب، هناك العديد من المصادر: المؤشر العالمي للشمول المالي الذي طرح في عام ٢٠١٢؛ والعديد من الاستقصاءات على المستوى القطري مثل فين سكوب Fin scope، وفين أكسس Fin Access، واستقصاء تتبع الشمول المالي، على سبيل المثال لا الحصر، وبالمثل، فقد زاد عدد مصادر البيانات على جانب العرض وزاد عمقها فشملت تركيزاً أكبر على البيانات المحلية وضمت المزيد من المؤشرات، إذا لابد من معرفة مصادر البيانات عن الشمول المالي لجانبي الطلب والعرض،وسيتم توضح هذه المصادر على وفق الآتي[1]:

١ – مصادر بيانات جانب الطلب:

– يعتبر استقصاء فين سكوب Fin scope الذي يقيس انطباعات المستهلكين عن الخدمات المالية، أول مصدر بيانات معترف به عالمياً لجانب الطلب يتيح قياس مؤشرات الشمول المالي على المستوى دون الوطني. وكانت نشأته عام ٢٠٠٢، وسجلت علامته التجارية لصندوق فين مارك الاستئماني، مما يعني أنها المؤسسة الوحيدة المصرح لها باستخدام هذه المنهجية. ويعد استقصاء فين سكوب ممثلاً للمستوى

[1] نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن مطر، (2020): الشمول المالي: متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ص 62 - 63.

الوطني ويوضح كيفية إدارة الأفراد لحياتهم المالية. وهو يقدم لمحة أيضًا عن المواقف والتصورات تجاه الأدوات والخدمات المالية. ويتفاوت حجم العينة تفاوتًا كبيرًا فيما بين البلدان، وحتى تاريخه، شملت الاستقصاءات مشاركات من عدد تراوح بين ١٠٠٠ و٢١ ألف شخص. والفرد هو وحدة العينة في الاستقصاء، ولكنه يمكن من استنباط بعض الاستنتاجات على مستوى الأسرة المعيشية. وحتى تاريخه، أجرى ما يقرب من ١٧ بلدًا استقصاءات فين سكوب، أو كان في طريقه إلى ذلك. وغالبًا ما تسهم الأطراف الفاعلة في المجال في تكلفة الاستقصاء وتساعد على مواءمة أسئلة الاستبيان مع الاحتياجات المتعددة للأطراف صاحبة المصلحة. والبيانات التي يقدمها استقصاء فين سكوب غير قابلة للمقارنة على مستوى البلدان في جميع المؤشرات التي يشملها.

– تعد استقصاءات الوصول إلى الخدمات المالية/فين أكسس Fin Access مشابهة لفين سكوب ولكن لا يجريها صندوق فين مارك الاستئماني. ويتبع استقصاء فين أكسس في كينيا والقدرة على الوصول إلى الخدمات المالية في نيجيريا (وما شابههما) نفس مبادئ فين سكوب، ولكن نظرًا لعدم إجرائهما من قبل صندوق فين مارك الاستئماني فهما يحملان تسميتين مختلفتين. وكما هو الحال مع فين سكوب، تصمم هذه الاستقصاءات من خلال التشاور مع الأطراف المعنية، مما يعني أنها قادرة على تلبية العديد من الاحتياجات والإجابة على العديد من الأسئلة. وهي تعاني من نفس عيب فين سكوب؛ فهي غير مصممة للمقارنة القطرية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الاستقصاءات يتم التكليف بها وتنفيذها من قبل كيانات متنوعة، مما قد يتسبب في عدم اتساق جودة البيانات. وإضافة إلى ذلك، فلا يوجد على مستوى كل من استقصائي فين سكوب وفين أكسس، تعريف قياسي "للمدمجين ماليًا"، ولهذا يتفاوت معنى هذه المصطلح تبعًا لتعاريف أصحاب المصلحة المحليين. فعلى سبيل المثال، قد تشمل بعض البلدان بطاقات الدفع والمحافظ المتنقلة غير المرتبطة بحساب كمؤشرات للشمول المالي، في حين لا تقوم أخرى بذلك.

٢ – مصادر بيانات جانب العرض:

– استقصاء الاتحاد العالمي للاتصالات المتنقلة لاعتماد الأموال المتنقلة. في عام ٢٠١١، بدأ برنامج الأموال المتنقلة لغير المتعاملين مع البنوك استقصاء عالميًا لاعتماد الخدمة لمنح مديري برامج الأموال المتنقلة تصورات أفضل بمدى أداء الخدمات التي يقدمونها مقارنة بعضها ببعض. وفي /تشرين الأول ٢٠١٣،

نشر البرنامج النتائج الأولية لاستقصاء اعتماد الأموال المتنقلة لعام ٢٠١٣ . وقد نشرت النتائج الكاملة للاستقصاء ضمن تقرير برنامج الأموال المتنقلة لغير المتعاملين مع البنوك لعام ٢٠١٣ حول حالة القطاع في ٢٤ شباط ٢٠١٤ بالمؤتمر العالمي للاتصالات المتنقلة. ويمثل استقصاء عام ٢٠١٣، (١١٤) مقدم خدمة من (٥٧) بلداً، حيث قدم (١٠٠) منهم معلومات عن الأموال المتنقلة، و(١٨) عن التأمين عبر الاتصالات المتنقلة، و(١٢) عن خدمات القروض والمدخرات عبر الاتصالات المتنقلة. وعلى الرغم من أن قاعدة البيانات ذاتها غير متاحة للجمهور، إلا أن البرنامج ينشر تحليلاً بالنتائج المجمعة. ويقدم الاستقصاء لمحة عن صناعة الأموال المتنقلة كل عام، كما يزود الجهات المقدمة لخدمة الأموال المتنقلة بمصدر لبيانات المقارنة المرجعية.

– استقصاء البنك الدولي لأنظمة الدفع العالمية. يعد استقصاء أنظمة الدفع العالمية استقصاءً شاملاً يجرى في ١٣٩ بلداً، ويقدم معلومات عن وضع الأنظمة الوطنية للدفع وتسوية الأوراق المالية في جميع أنحاء العالم. ومن المتوقع أن يقود ذلك جهود الإصلاح في ميدان أنظمة الدفع على الصعيدين الوطني والعالمي. ويقدم كل من استقصائي عام ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ (حيث لم يجر سوى استقصاءين فقط حتى الآن) لمحة عن أنظمة الدفع وتسوية الأوراق المالية في الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء.

– fspmaps.com هو موقع إلكتروني ممول من قبل مؤسسة بيل وميليندا غيتس بالاشتراك مع المؤسسة الدولية للتنمية المكانية. يقدم أدوات تحليلية للإجابة على العديد من الأسئلة حول القدرة على الحصول على التمويل. ومثله مثل مركز ميكس، يستفيد الموقع الإلكتروني من المعلومات الجغرافية المكانية في تتبع الشمول المالي وتحليله. ويزخر الموقع ببيانات شاملة عن نقاط الوصول المالي مدعومة بمراجع جغرافية مكانية، وكذلك بيانات عالية الدقة عن تعداد السكان بما في ذلك كثافة معدلات الفقر وغيرها من السمات السكانية الأخرى. ويمكنك، من خلال الأدوات التحليلية، الحصول على معلومات تفصيلية عن أماكن إقامة السكان – بما في ذلك الفقراء منهم – نسبة إلى نقاط الوصول إلى الخدمات المالية. وبهذه الطريقة يمكن الكشف عن المناطق المحرومة من الخدمات بصورة أفضل. وتتيح لك أداة تحليلية أخرى إسقاط المؤشر على الخريطة وحساب تعداد السكان الذين يحصلون على خدمات التغطية بالاتصالات المتنقلة ولكنهم يفتقرون في الوقت ذاته إلى وصول كاف إلى الخدمات المالية. ويتيح الموقع الإلكتروني أيضاً للمستخدمين استيراد مجموعات البيانات الخاصة من خلال وظيفة السحب البيانات من

الموقع. ويضم الموقع حالياً بيانات عن تنزانيا، أوغندا، نيجيريا، وبنغلاديش، وسيضم أيضا بيانات جغرافية مكانية عن كينيا وأجزاء من إندونيسيا والهند ودول أخرى.

ثالثا: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه العالمية مؤشر Global Findex **نموذجا**

تواصلت جهود المنظمات الدولية، المهتمة بالشمول المالي، في البحث والتطوير بهدف التوافق على مؤشرات مقبولة. في هذا السياق اقترحت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي، التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي، الشروط الأساسية التالية[1]:

- **الفائدة والملاءمة**: لوضع السياسات الوطنية للشمول المالي.
- **التوازن**: في تناول جانبي العرض (الوصول للخدمات المالية)، والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات).
- **البراغماتية**: الاعتماد على المتاح من البيانات تقليصا للتكلفة والجهد.
- **المرونة**: احترام خصوصيات وظروف كل بلد عند اختيار المؤشرات.
- **الطموح**: اعتماد مؤشرات بديلة (على أن تطور لاحقا) إذا تعذر استخدام المؤشرات الأساسية.

عمل هذه المجموعة ركز على بعدين رئيسيين هما إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية. وفي قمة لوس كابوس (Los Cabos) المنعقدة عام ٢٠١٢، تبنت مجموعة العشرين (G20)، توصية منظمة الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) لدعم جهود بيانات موثوقة حول الشمول المالي دوليا ومحليا، وأقرت مجموعة أساسية من مؤشرات الشمول المالي تنصب على قياس ثلاثة أبعاد رئيسية هي[2]: سهولة الحصول على الخدمات المالية؛ استخدام الخدمات المالية؛ جودة الخدمات المالية.

وعليه – استكمالا لما تقدم، ومن أجل إعطاء صورة متكاملة، قدر الإمكان، عن مؤشرات الشمول المالي – ارتأينا أن لا نهمل رؤية البنك العالمي فأدرجنا أهم أبعاد الشمول المالي ومؤشراتها حسب منهجية البنك العالمي – مؤشر Global Findex نموذجا، يعد المؤشر العالمي للشمول المالي Global

[1] جلال الدين بن رجب، (2018): احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 45، أبوظبي – الإمارات، ص 2.
[2] بشار أحمد العراقي، (2018): زهراء احمد ألنعيمي،" الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي"، المؤتمر العالمي الثاني لجامعة جيهان - أربيل في العلوم الإدارية والمالية، العراقي يومي 27 - 28 - جوان،العراق،ص 106.

Findex مصدر البيانات العالمي الوحيد الذي يتيح تحليلاً عالميًا وإقليميًا على مستوى البلدان ويشمل بيانات مستقاة من ١٤٨ بلداً، ويجمع معلومات عن ٥٠٦ مؤشرات من ١٠٠٠ شخص على الأقل، فوق سن ١٥ عامًا داخل كل بلد. والعينة ممثلة للمستوى الوطني ومختارة عشوائيًا. وحيث إن الاستقصاء يمثل وحدة تضاف إلى استطلاع غالوب العالمي، فهو يجمع بين المعلومات المتعلقة بالظروف الاجتماعية والسكانية والقدرة على الحصول على الخدمات المالية أو استخدامها. ويستخدم المؤشر العالمي للشمول المالي بصفة أساسية في تحليل الاتجاهات العالمية والمقارنة القطرية لإلقاء الضوء على مؤشرات الشمول المالي الرئيسية مثل عدد البالغين الذين يتمتعون بالقدرة على الوصول إلى حسابات بنكية رسمية. ويعيبه أن البيانات غير مُمثلة للمستوى دون الوطني، مما يعني قِلة نفعه لواضعي السياسات داخل البلد في عملية اتخاذ القرار لعدم كفاية تفاصيله. وكذلك يستند تعريف الخدمات المالية الرسمية إلى اعتبار الجهة المقدمة لخدمة مؤسسة مالية رسمية وفقًا لتصور الناس، وهو الأمر الذي قد لا يتفق بالضرورة مع الإطار التنظيمي والرقابي للبلد. وتُختار العينة عشوائيًا على المستوى الفردي، مما يتيح للمستخدمين تجميع البيانات على حسب الخصائص الشخصية، مثل الدخل والنوع الاجتماعي، ولكن ذلك يجعل البيانات في الوقت نفسه غير متوافقة مع الاستقصاءات على مستوى الأسر المعيشية.

فيما يلي مختلف أبعاد الشمول المالي حسب المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex[1]:

البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية، مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى.
- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية).
- عدد المعاملات (إيداعا وسحبا).
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية، مثل أجهزة الصراف الآلي، وفروع البنك والمؤسسات المالية.

البعد الثاني: مجال الادخار

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال ١٢ شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها).

[1] المرجع السابق، ص 3 - ص4.

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال ١٢ شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة.
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال، في المنزل) خلال ١٢ شهر الماضية.

البعد الثالث: الاقتراض

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في ١٢ شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في ١٢ شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

البعد الرابع: المدفوعات

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حسابا رسميا لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في ١٢ شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حسابا رسميا لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال ١٢ شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في ١٢ شهر الماضية.

البعد الخامس: التأمين

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف).

وأخيراً تجدر الإشارة هنا إلى تداخل مؤشرات الشمول المالي، وصعوبة إعدادها. لأن هذه العملية تحتاج إلى بيانات تمتد إلى أدق التفاصيل المتعلقة بالشمول المالي. والكثير من هذه البيانات يصعب تقديرها كميا. وعلى العموم فإن ما يقدمه البنك العالمي في هذا المجال يعتبر رائدا – نموذجا – ، في تقديرنا، لأنه يعتمد على أسس منهجية عملية قائمة على مسح إحصائي غاية في الدقة والتفصيل، يغطي أكبر عدد من الأشخاص ينتمون إلى أكبر عدد من الدول. إذ طور البنك العالمي لجمع البيانات في نسخة عام ٢٠١٤

من قاعدة بيانات (Global Findex) على عينة غطت ٩٧٪ من المعنيين بالمسح (وهم البالغون الذين تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة) في ١٤٨ بلدا باعتماد ١٤١ لغة. ولقد بلغ العدد الإجمالي للمؤشرات الرئيسية في قاعدة بيانات ٢٠١٤، ما مقداره ٩٦ متغيرا رئيسيا، بالإضافة إلى مؤشرات فرعية مرتبطة بها، كحساب المؤشر وفقا للجنس والعمر والحالة الاجتماعية ومكان السكن، وغيرها من المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية الأخرى، ليقارب عدد المتغيرات الإجمالي ٤٣٢ متغيرا سنة ٢٠١٤[1]، ليصبح سنة ٢٠١٧ في حدود ٧٧٥ متغيرا[2].

[1] جلال الدين بن رجب، (2018)، مرجع سبق ذكره، ص3 - ص4.
[2] قاعدة بيانات الشمول المالي، وثيقة متوفرة على الموقع: رابط.

هل تعتبر سياسة رفع الأجور لوحدها مجدية لمواجهة تبعات رفع الدعم الحكومي؟

نشوه حمود

ماجستير علوم مالية ومصرفية

يعتبر الدعم الحكومي إحدى السياسات الاقتصادية المهمة المطبقة بشكل كبير من قبل الحكومات ذات الأنظمة القريبة من الاشتراكية، يمكن اختصار مفهوم الدعم الحكومي بأنه أي تدخل في الأسعار من شأنه خفض مستوى سعر الخدمة أو السلعة المدعومة عن سعر السوق[1]، وذلك إما على مستوى الاستهلاك (نظام منح مباشر أي إنفاق تحويلي) أو على مستوى الانتاج (تقديم إعانات اقتصادية للمنتجين بما يضمن تخفيض تكاليف الإنتاج، إعفاءات أو تخفيضات ضريبية).

بشكل عام، تهدف الحكومات من خلال الدعم إلى حماية أصحاب الدخل المحدود، وزيادة قدرتهم على الحصول على السلع والخدمات الأساسية وذلك عن طريق الحد من تقلبات أسعارها، بما يضمن استقرار الأسعار بشكل عام إلى حد كبير، كذلك تهدف إلى دعم عملية الإنتاج ورفع القدرة التنافسية للقطاعات الانتاجية المحلية[2].

إن الإبقاء على الدعم دون النظر إلى أحقية مستخدميه يظهر مجموعة من المشاكل الاقتصادية على المدين الطويل والقصير، فعلى المدى القصير يفسح المجال لتهريب السلع المدعومة عبر الحدود، ويسمح بزيادة استهلاك السلع والخدمات المدعومة. كما تنشأ مشاكل متعلقة بعدم العدالة والركوب المجاني فلا يصل الدعم إلى شريحة كبيرة من مستحقيه ويستفيد منه من لا يستحقه. أما على المدى الطويل تتمثل في نمو النفقات العامة بمعدل عال، وإحداث تشوهات سعرية تتمثل بالابتعاد غير المدروس عن الأسعار التي تعكس التكاليف الحقيقية للسلعة أو الخدمة. ما يؤثر بالتالي على هيكلية العرض والطلب في سوق السلعة أو الخدمة المدعومة وينعكس على كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية. كما أن التكلفة المرتفعة لبرامج

[1] أحمد، أميرة (2019). سياسات الدعم وأثرها على النمو الاقتصادي. المركز المصري لدراسات السياسات العامة.
[2] عبد الوهاب، أحمد؛ أسماء، البنا (2019). دليل سياسات الدعم في مصر. برنامج الحرية الاقتصادية.

الدعم أصبحت تزاحم تمويل الاستثمار العام وخصوصًا في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية[1] [2].

طبقت الحكومات السورية المتعاقبة سياسة الدعم لفترة طويلة على العديد من السلع والخدمات مما أدى إلى ظهور الآثار التي سبق الإشارة إليها وبشكل واضح بعد الأزمة، ما أضعفت قدرة الحكومة في الاستمرار في هذا الدعم خاصة بعد استمرار الحصار الاقتصادي المطبق على سورية. لذا فقد انتهجت الحكومة مؤخرًا مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تخفيف الدعم عن بعض السلع مثل مواد الطاقة (بما في ذلك الغاز المنزلي)، السكر، الشاي، الأرز. وبعض الخدمات مثل التقنين الشرائحي على استخدام الانترنت المفتوح، تقاضي نسبة من أجور خدمات بعض المشافي. إن عملية إصلاح سياسات الدعم أمر لا خلاف في ضرورته ولكن هل اتبعت الحكومة السورية إجراءات صحيحة في ذلك؟، أو إذا صح التعبير هل اتبعت إجراءات متكاملة؟. أم أنها اكتفت فقط بالزيادات المتكررة على الرواتب التي تقدم لفئة مخصوصة لمواجهة تبعات تخفيف الدعم الحكومي؟. فيما يلي توضيح لما يمكن أن تحدثه هذه الزيادات المتكررة بالرواتب دون موازاتها بإجراءات تصحيحية طويلة المدى:

ا. عندما يقوم القطاع الحكومي بزيادة الرواتب والأجور للعاملين لديه وهم موظفو القطاع العام والمشترك؛ أي لفئة محددة من المواطنين، هنا سؤال منطقي يطرح نفسه: إذا كانت هذه الزيادة لمواجهة الارتفاعات السعرية الناتجة عن تخفيف الدعم، والحكومة قامت بتعويض فئة محددة فقط، ماذا إذًا عن بقية أفراد الشعب التي تعاني أغلبها من حالة بطالة مرتفعة، من المؤكد أن سياسات التوظيف الاحتوائية لا تحل هذه المشكلة أبدًا لأن ما ستسفر عنه من نتائج يتعدى خطورته المستوى الاقتصادي فقط، لتصبح فكرة البطالة المقنعة والكسب السهل والاعتماد على الدولة ثقافة شعب كامل.

ب. هذا من جهة، ومن جهة أخرى؛ فالمعروف أن طبقة الموظفين الحكوميين في أغلبهم تشكل طبقة ذات ميل حدي كبير للاستهلاك، وهذا ما يفسر بشكل واضح توجيه جزء كبير من الموارد المالية الإضافية نحو الاستهلاك مما سيؤدي إلى رفع الأسعار (مبدئيًا على الأجل القصير)، وبما أنه لا يوجد أي تدابير

[1] دعم الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا: دروس مستفادة للإصلاح (2014).
[2] اسماعيل، طارق (2018). سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية. صندوق النقد العربي.

طويلة الأجل موازية – أو على الأقل إفصاحات حولها أو آثار مرئية يمكن لمسها – فإن هذه الارتفاعات سوف تستمر على المدى الطويل أيضًا.

ج. أما على الأجل الطويل فإن هذه الزيادة لن يتم امتصاصها من خلال زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي لأن سورية تعاني من ركود تضخمي مع خلل هيكلي متمثل في ضعف البنى الفوقية والتحتية والعقوبات الاقتصادية، إضافة إلى الأزمة،كلها تجعل من الصعب التحرك بمعدلات نمو اقتصادية بوتيرة تسمح بامتصاص فائض الطلب المتولد.

د. كما أن ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الذي سبقت الإشارة إليه سيجعل بالضرورة الميل الحدي للادخار قليل وهنا لابد من ضرورة الإشارة إلى الفرق الكبير بين الاكتناز والادخار. فعندما يقوم الموظف مثلاً بتجنيب جزء ولو كان قليلاً من راتبه والاحتفاظ به في بيته مثلاً فهذا ليس ادخاراً وإنما اكتناز، والفرق بينهما يتمثل بخروج هذه النقود من التيار النقدي الكلي للاقتصاد وما ينتج عن ذلك من آثار اقتصادية وإدارية كلية تتعلق بفعالية السياسة النقدية للمصرف المركزي. أما لو احتفظ الموظف بهذه النقود في بنك أو قام باستثمارها في سوق الأوراق المالية فعندئذٍ يسمى ادخاراً.

ه. ولو افترضنا أن هذا الموظف سوف يفكر فعلاً بادخار هذه الأموال الفائضة وليس اكتنازها كما ذكر آنفًا. فهذا قد يواجه من حيث المبدأ بفكرة ضعف ثقافة التعاملات المالية وأساسياتها وما يترافق من خوف خسارة هذا المال نتيجة عدم الدراية بالأدوات وآلية التعامل. وعلى فرض تجاوز المخاوف السابقة فإن على الحكومة أن تعي تقدير نسبة التسرب النقدي الذي سوف يحدث وما يرافق ذلك من تأثير على عرض النقود في الأجلين الطويل والقصير وهذا ما سينعكس بدوره على الأسعار.

وأخيراً، إن مرونة الأسعار للأجور في سورية بسبب تردي النمو الاقتصادي يجعل من المهم التفكير من قبل الحكومة بآليات العلاج الطويل الأجل الواجب اتباعها لتجنيب الاقتصاد استمرار وتعميق حالة الركود التضخمي الذي يعانيه. كما ينصح بتحويل الدعم إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والبنى التحتية لأن ذلك له تأثير كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل احتواء السخط الاجتماعي على مثل هذه الاجراءات لابد من توفر قدر من الشفافية يتمثل بالإفصاح عن نوايا الحكومة وإجراءاتها وسياساتها المستقبلية. كما ينصح بزيادة كفاءة الآليات التي اختيرت لتنظيم عملية توزيع الموارد المدعومة مثل البطاقات الذكية بما يكفل حماية واحترام كرامة المواطن السوري.

الوقف الإسلامي كآلية لتمويل وتنمية المشروعات الصغرى للمساهمة في اقتصاد اجتماعي تضامني

د. فاطمة الفرحاني

فقه المعاملات المالية - المغرب

تواجه المجتمعات الحالية اليوم تحديات كبرى بفعل اتساع مساحة الفقر وتنامي البطالة في وقت لم تعد الدول قادرة على الاستجابة لكل حاجيات المواطنين بمقاييس التنمية البشرية. مما يحتم التفكير في مصادر تمويل بديلة تساهم في التخفيف من عبء الخدمات الاجتماعية الملقاة على الميزانية العامة للدولة ومن ثم يمكن للوقف كنظام اجتماعي تكافلي أن يساهم في تمويل وتنمية المشروعات الصغرى للمساهمة في النهوض باقتصاد اجتماعي تضامني لمكافحة الفقر والبطالة.

يسلط هذا المقال الضوء على إطار موضوع "الوقف الإسلامي كآلية لتمويل وتنمية المشروعات الصغرى للمساهمة في اقتصاد اجتماعي تضامني" وذلك من خلال الإجابة عن السؤال الآتي: كيف يمكن اتخاذ الوقف كآلية لتمويل المشروعات للمساهمة في اقتصاد اجتماعي تضامني؟ وذلك في النقاط التالية:

مفهوم الوقف ومشروعيته والحكمة منه، وأنواع الوقف وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية، ومفهوم المشروعات الصغرى وأهميتها وخصائصها، وإسهامات الوقف في تمويل وتنمية المشروعات الصغرى.

النقطة الأولى: مفهوم الوقف ومشروعيته وحكمه

أولا: مفهوم الوقف

الوقف في اللغة[1]: الحبس عن التصرف، ويقال وقف الدار وقفا حبستها في سبيل الله، ووقفت الرجل عن الشيء منعته عنه، والجمع أوقاف.

الحبس والوقف: يعني المنع، يقال وقف الرجل أرضه وقفا مؤيدا، إذا جعلها حبيسا لا تباع ولا تورث، وقد وردت كلمة الوقف في القرآن الكريم في قوله تعالى: "وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ" (الأنعام: ٣٠).

[1] - لسان العرب، ابن منظور، (9/359)، مادة (وقف)، دار صادر، المصباح المنير، الفيومي، (2/659)، دار المعارف، الطبعة الثانية.

الوقف في الاصطلاح: اختلف الفقهاء، في تعريف الوقف بنظرهم، إلى لزوم الوقف أو عدم لزومه، وتأييده وعدمه، واشتراط القربة فيه، ومن ثم كان تعريفه عند الفقهاء كما يلي:

تعريف الحنفية: عرف أبو حنيفة الوقف بأنه: "حبس العين على مالك الواقف والتصدق بمنفعتها أو صرف منفعتها على من أحب"[1]. وقال السرخسي: " الوقف هو عبارة عن حبس المملوك عن التمليك من الغير"[2]. ويستفاد من هذه التعارف أن الحنفية يرون عدم لزوم الوقف، وأنه يظل على ملك الواقف، يجوز له التصرف فيه بكل أنواع التصرف.

تعريف المالكية: عرف المالكية الوقف بأنه: إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطية ولو تقديرا.[3] من هذا التعريف يظهر أن الوقف تصرف لازم لا يجوز الرجوع عنه، ولا يترتب عليه خروج العين الموقوفة من ملك الواقف، لكن يمنع من التصرف فيها بتصرف يكون ناقلة للملكية كالبيع والهبة.

تعريف الشافعي: عرف القلوبي الوقف بأنه: حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه على مصرف مباح[4]. يظهر من التعريف أن العين الموقوفة تخرج من ملك الواقف في سبيل الله على وجه يحقق النفع للعباد، والتبرع بالمنفعة هو لازم لا يملك الواقف الرجوع عنه، ولا تنتقل العين الموقوفة لأحد؛ لأنها في سبيل الله.

تعريف الحنابلة: عرف ابن قدامى الحنبلي الوقف بأنه: "تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة"[5]. ويراد بالتحبيس هنا إنهاء حق المالك للشيء الموقوف وحق من كان يمكن أن يؤول إليه الملك، إنهاء حقه في هذا الملك ومنعه من التصرف فيه، والتسبيل معناه جعل منفعته واستعماله مفوتا في سبيل الله لفائدة الجهة الموقوف عليها[6].

ثانيا: مشروعية الوقف

الوقف جائز شرعا؛ لأنه من أعمال البر والخير ويعد صدقة جارية يمتد ثوابها إلى ما بعد موت صاحبها وهو مشروع بالكتاب، والسنة، والإجماع.

---

[1] -شرح فتح القدير: 6/.186.
[2] - المبسوط السرخسي، 12/220.
[3] - جواهر الإكليل، الآزهري،2/207، المكتبة الثقافية.
[4] -حاشية القلوبي 3/98، الطبعة الثالثة، مطلعة مصطفى البابي الحلبي..
[5] - المغني لابن قدامه، ج8/184، دار عالم الكتب، الطبعة الثالثة، 1417هـ/1997م.
[6] - الوقف الإسلامي مجالاته وأبعاده،أحمد الريسوني، ص 15، دار الكلمة، الطبعة الأولى، 1425هـ/2014م.

ودليل مشروعيته من الكتاب: قوله تعالى "لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ" (آل عمران: ٩٢)، وقوله تعالى: "إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ" (يس: ١٢). هاتان الآيتان فيهما حث على الإنفاق في سبيل الله، والوقف ضرب من ضروب الإنفاق في سبيل الله تعالى.

ومن السنة: ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما قال: "أصاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه أرضًا بخيبر، فأتي النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله، إني أصبت أرضًا بخيبر، لم أصب مالاً قط أنفس عندي منه، فما تأمر به؟ قال: "إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها، غير أنه لا يباع أصلها ولا يبتاع ولا يوهب ولا يورث " قال: "فتصدق بها عمر على الفقراء وذوي القربى والرقاب وابن السبيل، والضيف، لا جناح عن من وليها أن يأكل منها بالمعروف، ويطعم غير متمول " قال فحدث به ابن سرين "غير متأثل فيه".[1]

وأما الإجماع: ثبت عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أنهم أوقفوا من أموالهم، واشتهر ذلك عنهم فلم ينكره أحد، فكان إجماعا على مشروعية الوقف.

فقد قال القرطبي –رحمه اللّه–: " إن المسألة إجماع من الصحابة، وذلك أن أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعليًا، وعائشة، وفاطمة، وعمرو بن العاص، وابن الزبير، وجابر، كلهم وقفوا الأوقاف، وأوقافهم بمكة والمدينة معروفة مشهورة "[2].

ثالثا: حكمة مشروعية الوقف

الوقف من أعمال البر، فهو صدقة جارية يتوق إلى ثوابها كل مسلم صادق الإيمان، لينال ثوابها في حياته وبعد مماته، بعد ما تقطع صلته بالحياة الدنيا، والحكمة منها إيجاد موارد مالية ثابتة ودائمة لتلبية حاجات المجتمع الدينية والتربوية والغذائية والاقتصادية والصحية والأمنية، وتقوية شبكة العلاقات الاجتماعية، وترسيخ قيم التضامن والتكافل، والإحساس بالأخوة والمحبة بين طبقات المجتمع وأبنائه، لنيل مرضاة الله.

النقطة الثانية: أنواع الوقف وشروطه وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية

[1] صحيح البخاري، كتاب الشروط، باب الشروط في الوقف،رقم 2737، 2/285، المطبعة السلفية، الطبعة الأولى 1403هـ.
[2] تفسير القرطبي 6/339، مكتبة الرسالة، الطبعة الأولى، 1427هـ/2006م.

أولا : أنواع الوقف شروطه وأركانه.

أنواع الوقف[1] : ذكر علماء المسلمون والباحثون أنواع مختلفة من الأوقاف وفق معايير وأساسيات وضعوها لتمييز كل نوع عن الآخر، وأنواع عديدة نذكر منها ما يلي :

* **الوقف الخاص (الذري أو الوقف الأهلي أو العقبي)** : هو ما جعل استحقاق الريع فيه إلى الواقف أولا ثم لذريته، ثم لجهة بر لا تنقطع.

والوقف على الذري هو : أن يقول الواقف وقفت على ذريتي أو نسلي، فيدخل في ذلك كل من نسب إليه من أولاد وبنات دون مراعاة للطبقات، إن لم ينص عليها.

* **الوقف العام (الوقف الخيري)** : وهو الوقف على المصالح الخيرية، أو على جهات البر، كالفقراء واليتامى وغير ذلك، والذي جعلت فيه المنفعة لجهة بر أو أكثر وكل ما يكون الإنفاق عليه لوجه الله.

* **الوقف المشترك** : هو ما جعل إلى الذرية وجهة معينة جهة بر في وقت واحد، كأن يوقف الواقف ملكه على ذريته ويجعل سهما من ذلك في وجه خير، أو أن يوقف الواقف ملكه على جهة بر، ونصيبا من ذلك الموقوف في أهله.

شروط الوقف : اشترط العلماء شروطا معينة للوقف، وللموقوف وللجهة الموقوف عليها، ويمكن إجمال هذه الشروط فيما يلي[2] :

- أن يكون الواقف أهلا لتصرفه، وذلك بأن يكون : عاقلا، بالغا، حرا، رشيدا، غير محجور عليه.
- أن يكون الموقوف مالا متقوما معلوما.
- أن يكون الوقف مملوكا للواقف ملكا تاما.
- أن يكون الوقف منجزا، فلا يصح تعليقه على شرط.
- أن يكون الوقف مؤبدا، فلا يصح أن يكون مؤقتا.
- أن يكون الواقف في حالة الصحة، فلا يصح في مرض الموت.
- أن يكون مصرف الوقف معينا معلوما.

[1] - دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة، أحمد محمد عبد العظيم الجمل، ص23، دار السلام الطبعة الأولى 1428هـ/2007م.، أساسيات المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية، عبد الستار أبو غدة وآخرون، ص25،دار الأمان المغرب، الطبعة الأولى، 1436هـ/2015م.

[2] بدائع الصنائع 6/219، وحاشية ابن عابدين 3/394 وما بعدها، والقوانين الفقهية/369،

- أن يكون الوقف على جهة بر وقربة.
- أن يكون الموقوف عليه إما معين أو جهة معلومة ممتدة.
- أن لا يعود الوقف على الواقف.

للوقف أربعة أركان هي:

- **الواقف**: والمقصود به صاحب الملك الذي يريد وقف ملكه، أو جزء منه.
- **الموقوف عليه**: والمقصود به المستفيد من الوقف، سواء كان خاصا أو عاما.
- **الموقوف**: والمقصود به العين المملوكة للواقف والتي يرغب في توقيفها.
- **الصيغة**: والمقصود بها الألفاظ التي تصدر من الواقف صريحة أو كناية.

ثالثا: أبعاد الوقف الاقتصادية والاجتماعية

أبعاد الوقف الاقتصادية: تتمثل أبعاد الوقف في ما يلي:

– تقوم فكرة الوقف على تحويل الأموال من استهلاك الآني إلى استثمار في أصول إنتاجية تولد منافع وإيرادات تستهلك في المستقبل وعلى نحو مستدام، فالوقف يجمع بين الادخار والاستثمار والانتفاع معا.

– يعد بديل عن التمويلات الاقتصادية التي يقصد منها الربح وأهدافها جمع المال، وهذا يتنافى مع سمو رسالة الإسلام ومبادئه.

– يسهم في الدعم الإنتاجي وزيادة استثمار الأموال الوقفية، ومن تم الزيادة في الدخل الفردي والاستهلاك الكلي وإنعاش الاقتصاد الفردي، وهذا يؤدي في النهاية في زيادة النمو الاقتصادي والاجتماعي، ما يؤدي حتما إلى الرفاهية الاقتصادية.

– يسهم في تمويل المشروعات الصغيرة ليرفع فرص العمل واستغلال الثروات المحلية وزيادة الإنتاج وزيادة الدخل وبالتالي زيادة الادخار والاستثمار، كما تعمل هذه المشروعات على توفير المزيد من السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة القدرات التصديرية الشيء الذي يرفع من مستوى الدخل، فيسهم في تحسين مستوى المعيشة.

أبعاد الوقف الاجتماعية: أما أبعاد الوقف الاجتماعية فتكمن فيما يلي:

– يهدف البعد الاجتماعي للوقف إلى توفير الأمن للمواطنين، وذلك باعتراف كل إنسان بالأخر واحترام حقوقه ليسود السلام والأمان، ويضمن كل ذي حق حقه؛ لأن العدل يعتبر من أهم قضايا المجتمع، لذا إذا انعدمت العدالة الاجتماعية تحتكر الأرزاق في يد الطبقة الغنية والمستغلة، وبالتالي لصالح فئة معينة.

– تحبيس المرء لبعض أمواله استشعار لمسؤوليته عن أمته ومجتمعه، بما أن الله ميزه وخصه بالمال، فهو يخرج منه هذا الجزء الذي تم توقيف أصله وتسبيل منفعته، لتخفيف الأعباء المالية عن الفقراء والشعور بروح الجسد الواحد.

– يتحقق التكافل الاجتماعي بالوقف ويسهم في النمو الاقتصادي في المجتمع، وتوفير فرص العمل للعاطلين من أبنائه.

– تجعل من توجيهات الوقف نموذجا تنمويا، من شأنه أن يحد من الاعتداءات، ويجعل المجتمع أكثر وئاما وانسجاما وتوازنا واستقرارا، وتضعف فيه التوترات والحزازات، وتقل فيه الجرائم، ومن شأنها كذلك أن تجعل الأفراد أكثر اطمئنانا وارتياحا وسعادة[1].

النقطة الثالثة: مفهوم المشروعات الصغرى وأهميتها وخصائصه

أولا: مفهوم المشروعات الصغرى: مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع انتشر استخدامه مؤخرا، واختلف الكتاب والباحثون في تعريفه، حيث ظهرت عدة محاولات لتعريف المشروع الصغير، استناداً إلى بعض الأسس والمعايير، ومن تم فمفهوم المشروع الصغير يختلف باختلاف الزمان والمكان ومجال النشاط. ومن أبرز المعايير المعتمدة للتعريف بهذا المفهوم: عدد العاملين، وحجم رأس المال المستثمر، وقيمة المبيعات السنوية، ومستوى التقدم التكنولوجي، ودرجة التخصص في الإدارة.

ومن بين هذه التعاريف؛ تعريف خبراء العرب المختصين في اجتماع انعقد عام ١٩٩٣ أن المشاريع الصغيرة هي التي عدد عمالها بين(٦–١٥) عامل ورأسمالها لا يتجاوز (١٥) ألف دولار[2].

أما تعريف المشرع الغربي للمشروعات الصغرى أو ما يسمى بالمقاولة الصغرى: كل مقاولة يقوم مباشرة بتسييرها أو إدارتها أو هما معا، الأشخاص الطبيعيون المالكون لها أو الملاك الشركاء أو المساهمون فيها،

[1] الوقف الإسلامي مجالاته وأبعاده، أحمد الريسوني، ص65.
[2] مجلة جامعة كربلاء العلمية - المجلد السادس - العدد الثالث /علمي، 2008، ص123.

إذا كان رأسمالها أو حقوق التصويت فيها غير مملوكة بنسبة تفوق ٢٥٪ من مقاولة أو عدة مقاولات لا ينطبق عليها تعريف المقاولات الصغرى والمتوسطة[1].

ثانيا : أهمية المشروعات الصغرى

– تسهم المشروعات الصغرى في التنمية الاقتصادية.

– تتجلى أهمية المشروعات الصغرى في قدرتها على توفير فرص عمل كثيرة مقابل رأس مال قليل.

– تغطي جزء كبير من احتياجات السوق المحلي.

– تسهم في حل مشكل البطالة، وذلك باستيعابها أكبر عدد من العمال.

– تساعد على تطوير التكنولوجيا والفنون الإنتاجية المحلية في المجتمع ودفع هذه المشروعات إلى مواقف تنافسية جيدة.

– توفر احتياجات المواطنين من السلع والخدمات الغير المتوفرة في الأسواق القريبة منهم كما توفر لهم المنتجات بأسعار أقل من الأسواق العالمية، كما تسهم أيضا المشروعات الصغرى في القضاء على البطالة من خلال توفير كثير من الوظائف التي تتناسب مع طبقات وفئات الشباب المختلفة، وتقلل من الطلب المتزايد على الوظائف العمومية.

– إذا تم إنشاء هذه المشروعات بعد دراسات جدوى صحيحة سوف تعم الخيرات على البلاد، ويتم توظيف شباب مؤهلين لسوق العمل للبدء في التطوير والتنمية الاقتصادية للبلاد،

ثالثا : خصائص المشروعات الصغرى

– مالك المشروع الصغير هو المدير، فهو المسؤل المالي والإداري، وفي غالبيتها تكون ذات طابع أسري، أي لا يوجد انفصال بين الملكية والإدارة، وهي تفتقر للطابع الهيكلي لأنها تدار من طرف شخص واحد.

– ملكية المشروع تكون لشخص أو شركة أشخاص.

– استقلال صاحب المشروع، ووجود علاقة مباشرة مع العملاء والعاملين

– يكون رأس المال غالبا بسيط.

– تعتمد على الموارد الأولية المحلية، مما يسهم في خفض الكلفة الإنتاجية.

[1] الجريدة الرسمية، ظهير شريف رقم 188.02.1 صادر في 12 من جمادى الأولى 1423 (23 يوليو 2002) بتنفيذ بقانون رقم 53.00 المتعلق بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة، المادة 1.

– تدني رأس المال يشجع إقبال من لهم مدخرات متدنية إلى هذه المشروعات، نظرا لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبرى.

– تميزها بالمرونة والقدرة على الانتشار نظرا لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية.

– مكمل للصناعات الكبرى ومغذية لها.

– تجد صعوبة عملية التسويق والتوزيع، نظرا لارتفاع كلفة هذه العمليات، وعدم قدرتها على تحمل التكاليف الباهظة، من تم يكون الإنتاج محلي والتسويق محلي.

– تكلفة خلق فرص الشغل التي توفرها تكون متدنية مقارنة بتكلفة فرص الشغل في المشروعات الكبرى.

وهناك ثلاثة أنواع من المشروعات الصغرى:

١. صناعات تقليدية حرفية تستعمل طرق التصنيع التقليدية وتنتج منتجات تقليدية يدوية تخدم طبقات محدودة الدخل.

٢. صناعات تستخدم طرق التصنيع الحديثة والتقليدية وتتميز بتصنيع منتجات يزداد عليها الطلب مثل المنتجات الجلدية والأثاث والبناء.

٣. صناعات تنتج منتجات متطورة في مختلف المجالات.

النقطة الرابعة: إسهامات الوقف في تمويل وتنمية المشروعات الصغرى

– دعم الوقف لتمويل المشروعات الصغرى هو إحياء للسنة النبوية وسد لاحتياجات المجتمع، ومن ثم يتم إنفاق ريع الأموال الوقفية لتلبية احتياجات المجتمع التنموية من خلال برامج عمل تراعي تحقيق أعلى عائد تنموي يعود على المجتمع والاقتصاد الوطني بالنفع.

ويمكن أن تكون هذه البرامج التمويلية من الأموال الوقفية كما يلي:

– **إعطاء قروض حسنة**: توجد أنشطة استثمارية بسيطة يحتاج أصحابها إلى تمويل لضمان استمرارها، فيلجأ صندوق الوقف إلى تقديم قرض حسن إذا ثبت لديه ضرورة الحفاظ على تلك الوظائف المرتبطة بذلك النشاط البسيط الذي يحتاج إلى هذا النّوع من التّمويل.

– **التّمويل بالمشاركة**: يشترك بموجبه صندوق الوقف مع صاحب المشروع الصغير بتقديم المال اللازم للمشروع، على أن توزع الأرباح بينهما بنسب معلومة متفق عليها في عقد التمويل. حيث يمكن أن يمول صندوق الوقف مشاريع لحرفيين لهم محلات غير مجهزة، كمن يملك ورشة غير قادر على تجهيز، فيدخل صندوق الوقف شريكا في مشروع على أساس أن المال من الصندوق والمحل والخبرة أو الشهادة من الفقير الممول. ويقع الاتفاق على الصيانة للمعدات والمحل والأرباح.

– **التمويل بالمضاربة**: المضاربة عقد بين اثنين يدفع أحدهما للآخر مالا يملكه ليتجر فيه بجزء شائع معلوم من الربح كالنصف أو الثلث أو نحوهما بشرائط مخصوصة[1].

والمضاربة شركة مشروعة، وبحثها الفقهاء بإسهاب وتفصيل، وتقع بين الأشخاص عادة على النقود، أي الأثمان من الدراهم والدنانير، ويمكن أن تدخل أموال الوقف مشاركة في مشروع تجاري أو صناعي أو زراعي، وفي الشركات المساهمة، والمشاركة في الصناديق الاستثمارية المباحة، والمشاركة في المحافظ الاستثمارية، كمحفظة المتاجرة بالأسهم[2].

في هذا العقد يعمل المتموّل صاحب المشروع الصغير مضاربا بمال الوقف، على أن توزع الأرباح بينه وبين الصندوق والمتموّل بنسب معلومة متّفق عليها في عقد التّمويل، ويفضل أن تكون النّشاطات التي يقترحها المتموّل مقدمة في شكل تعاونيات شبابية.

–**التمويل الفلاحي**: يرد التمويل الفلاحي على الأراضي الوقفية، وهي أراضي تكون صالحة للزراعة والغرس، يتم ذلك بإعطاء هذه الأراضي لناس يقومون بحرثها وزرعها وحصدها على أن تعطى نسبة شائعة من الخارج يتفق عليه الطرفان، أو دفع هذه الأرض لمن يشجرها على أن ينتفع بغلتها لمدة معينة هو الأوقاف.

كما يمكن تمويل من لهم أرض فلاحية ولا يوجد له رأسمال لغرس هذه الأرض، فعن طريق المال الوقفي يمكن تمويل هدا الفلاح مع الاتفاق على كيفية تقسيم الأرباح.

---

[1] الفقه على المذاهب الأربعة، عبد الرحمن الجزيري، ج 3، ص34

[2] بدائع الصنائع 6/83، الروضة 5/117، المنهاج ومغني المحتاج 2/310، المهذب 3/473، المغني والشرح الكبير 5/136، الاتجاهات المعاصرة ص 80، الموسوعة الفقهية الميسرة، 2/1146، الفقه الإسلامي وأدلته، الزحيلي 4/836.

-**تمويل مشاريع صناعية**: يتم عن طريق المال الوقفي وذلك بتوفير النفقات اللازمة لتمويل المشاريع الصناعية الصغير للقيام بالإنتاج بالاتفاق مع صاحب المشروع على كيفية صيانة الأجهزة وكيفية تقسيم الأرباح.

البلدان الأكثر تراكما لأزمة ديون الشركات

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي[1]

يقوم مجلس الاحتياطي الفيدرالي بحساب إجمالي ديون الأعمال غير المالية، والتي تشمل ديون الشركات غير المدرجة، ولوحظ ارتفاع ديون الشركات الأمريكية، باستثناء ديون البنوك، في جميع السنوات الأخيرة بكل المقاييس، وهذا ما قد يمهد إلى بداية أزمة مالية تالية.

يصل دين الشركات غير المالية إلى ١٥ تريليون دولار. بارتفاع ٤٠٪ عن الذروة السابقة عام ٢٠٠٨. يستخدم بنك التسويات الدولية BIS هذا الإجراء لمقارنة كيفية تراكم ديون الشركات مقوماً بعملاتها المحلية وذلك في مختلف البلدان؛ لتحديد الحجم النسبي لهذا الدين، ويعبر بنك التسويات الدولية عن ذلك كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالعملة المحلية.

سياسة الصين تجاه ديون شركاتها

يقوم بنك التسويات الدولية أيضًا بتحويل ديون العملة المحلية إلى دولارات، بحيث يمكن مقارنة إجمالي الديون من بلد إلى آخر. وديون الشركات الأمريكية البالغة ١٥ تريليون دولار، مقارنة بديون الشركات الصينية البالغة ١٩.٧ تريليون دولار.

لكن ذلك انخفض من ٢١.١ تريليون دولار في الربع الأول من عام ٢٠١٨، وعندها أصبحت السلطات الصينية جادة بشأن تخفيض قيمة قطاع الشركات. وقد حدث التراكم الوحشي لديون الشركات في الصين خلال ١٢ عامًا فقط.

على الرغم من نمو الاقتصاد الصيني بوتيرة أسرع بكثير من الاقتصاد الأمريكي، إلا أنه لا يزال أصغر قليلًا من الاقتصاد الأمريكي، عند قياسه بالناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي. ومن بين الاقتصادات الكبرى، فإن نسبة ديون الشركات إلى الناتج المحلي الإجمالي للصين لا تضاهى. ويلاحظ آثار الجهود التي تبذلها الصين لتقليص حجم ديون قطاع الشركات، حيث انخفضت نسبة ديون شركاتها إلى إجمالي ناتجها المحلي إلى ١٥٢.٩٪.

أما ترتيب الدول ذات الأكثر مديونية لشركاتها؛ فهي:

#25 نسبة ديون الشركات الأمريكية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٧٣.٩٪

#24 نسبة ديون الشركات الأسترالية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٧٤.٧٪

#23 نسبة ديون الشركات التركية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٨٠.٣٪

#22 نسبة ديون الشركات البريطانية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٨٣.٣٪

#21 نسبة ديون الشركات في نيوزيلندا إلى الناتج المحلي الإجمالي ٨٣.٨٪

#20 نسبة ديون الشركات في النمسا إلى الناتج المحلي الإجمالي ٨٩.٩٪

[1] Wolf Richter, The Countries with the Most Monstrous Corporate Debt Pileups, 23-3-2019, link

#19 نسبة ديون الشركات في إسبانيا إلى الناتج المحلي الإجمالي ٩٣.٧٪

#18 نسبة ديون الشركات في شيلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ٩٦.٣٪

#17 نسبة ديون الشركات في كوريا الجنوبية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٠١.٢٪

#16 نسبة ديون الشركات اليابانية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٠١.٢٪

#15 نسبة ديون الشركات البرتغالية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٠١.٤٪

#14 نسبة ديون الشركات الدنماركية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١١١.٨٪

#13 نسبة ديون الشركات الكندية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١١٣.٢٪

#12 نسبة ديون الشركات السنغافورية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١١٤.٩٪

#11 نسبة ديون الشركات الفنلندية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١١٥.١٪

#10 نسبة ديون الشركات السويسرية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١١٨٪

#9 نسبة ديون الشركات النرويجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٣٥.٤٪

#8 نسبة ديون الشركات الفرنسية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٤٣.٦٪

#7 نسبة ديون الشركات الصينية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٥٢.٩٪.

#6 نسبة ديون الشركات السويدية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٥٨.٢٪.

#5 نسبة ديون الشركات البلجيكية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٦١.١٪

#4 نسبة ديون الشركات الهولندية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٧٠.٨٪

#3 نسبة ديون الشركات الأيرلندية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٩٥.٣٪

#2 نسبة ديون الشركات في هونغ كونغ إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٢٢.٩٪

#1 نسبة ديون الشركات في لوكسمبورج إلى إجمالي الناتج المحلي ٢٢٢.٩٪

وهذا توجه يختتم فصلاً آخر في ملحمة الديون العالمية المدهشة.

للاطلاع على ديون الشركات غير المالية على أساس نسبة من ناتجها المحلي (رابط).

للاطلاع على ترتيب الدول على أساس ديون حكوماتها نسبة لناتجها المحلي (رابط).

كاريكاتير: أفكار اقتصادية متقاطعة

خالد قطاع

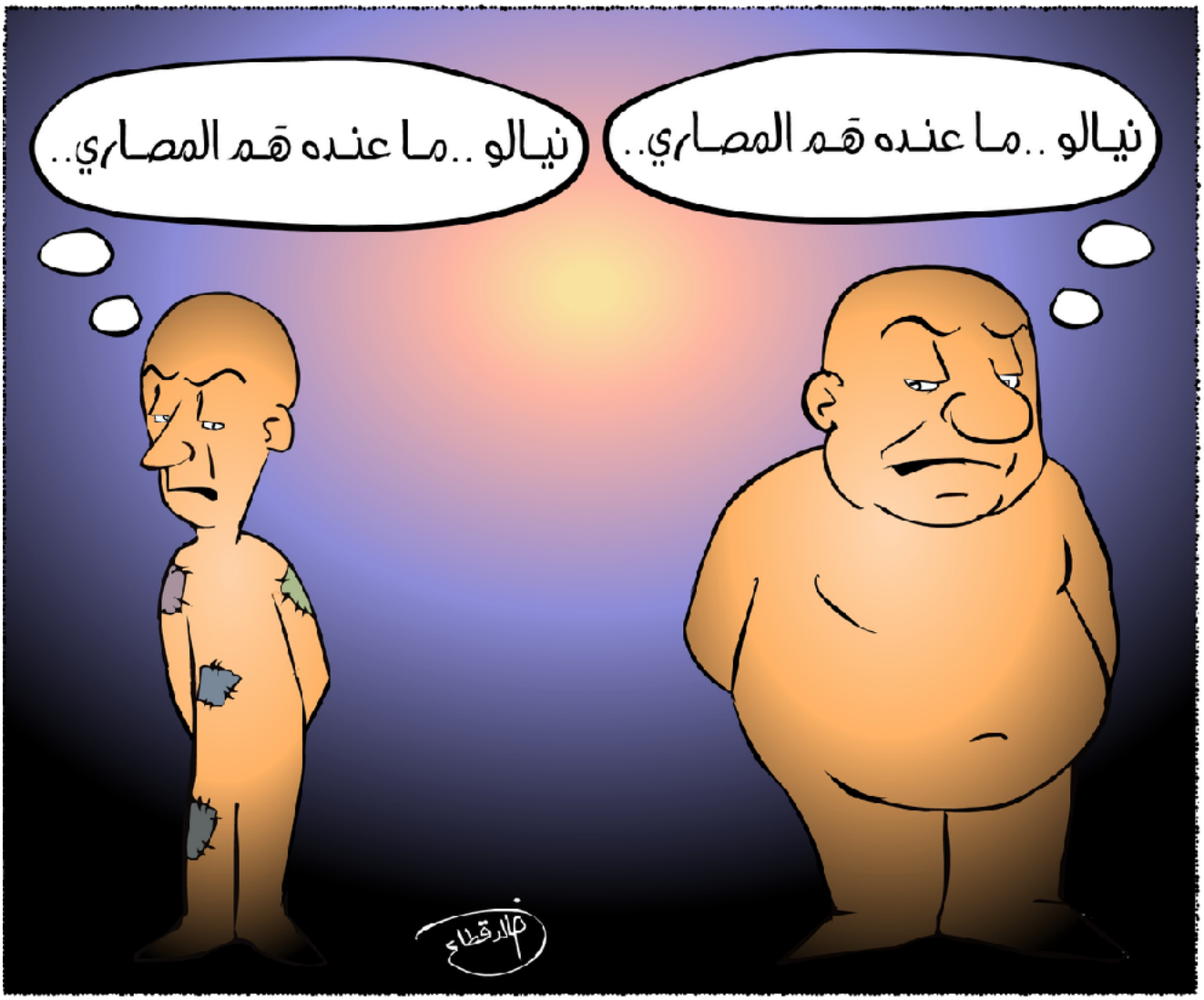

باب الإدارة

إدارة الأصول

د. عبد القادر ورسمه غالب

كل الأشخاص والشركات يهتمون بممتلكاتهم ويحافظون عليها وهذا من طبيعة النفس البشرية. قال تعالى في محكم تنزيله: (زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ) (آل عمران: ١٤).

الكل يجتهد في امتلاك وحفظ ورعاية القناطر المقنطرة من الذهب والفضة والخيل والأنعام والحرث... ويسعى في تنميتها حتي تتكاثر وتزيد ليزيد مقامه في الحياة الدنيا. والكل في مسعاه يبذل ما في وسعه ولكن، هناك من ينجح في هذا المنحى نجاحا كبيرا وهناك من يخفق ويفشل فشلا ذريعا. وبسبب هذا التباين الواضح بين النجاح والإخفاق، برزت الحاجة الماسة للاهتمام بالموجودات والممتلكات التي نملكها عبر الوسائل العلمية ومخرجات المدارس الإدارية الحديثة. وهذا الأمر لأهميته يعتبر الآن من العلوم الاقتصادية الإدارية المتخصصة، ويسمي "إدارة الأصول". وما تحتويه الآية القرآنية الكريمة، من الذهب والفضة والخيل والأنعام والحرث، كلها من الأصول ذات القيمة المادية العالية ولذا يحبها الناس ويشتهونها ويقضون جل حياتهم في زيادة هذه الأصول والممتلكات، وهذا الأمر مستمر منذ الأزل، ونسميه الآن (إدارة الأصول – أست مانجمنت).

وللتعريف فان علم أو تخصص إدارة الأصول، المقصود به ذلك النظام الذي يقوم بمراقبة الممتلكات ذات القيمة والتي يملكها أي شخص أو كيان ويحافظ عليها. وهذا التعريف ينطبق على الأصول المادية كالمباني والأراضي والأصول المعنوية كحقوق الملكية الفكرية والسمعة التجارية. وإدارة الأصول، عبارة عن عمل منهجي لتشغيل الأصول والمحافظة عليها وترقيتها وتصريفها بفعالية لتحقيق أكبر عائد، وفي نفس الوقت، تتم متابعة الصيانة الدورية بهدف توفير أفضل الخدمات للمستخدمين. وعموما، نقول أن إدارة الأصول، تتمثل في الجمع بين الممارسات الإدارية والمالية والاقتصادية والهندسية والقانونية وغير ذلك من الممارسات التي يمكن تطبيقها لتوفير المستوى المطلوب من الخدمة بطريقة أكثر فعالية من حيث

التكلفة. ولهذه الأدوار المتكاملة مع بعضها البعض، فان إدارة الأصول، تمثل إدارة "دورة الحياة الكاملة" لأنها تشمل التصميم والبناء والتكليف والتشغيل والصيانة والإصلاح والتعديل والاستبدال ووقف التشغيل والبيع للأصول المادية وكذلك أصول البنية التحتية.

والأصول متعددة ومتنوعة، كالذهب والعملات والصكوك والعقار وغيره، ولكل منها نتائج مختلفة على المديين القريب والبعيد. ولهذه الأسباب فان إدارة الأصول يجب أن تكون متنوعة ومتباينة وتختلف من حالة لأخرى. فالأصول ذات العائد السريع تختلف إدارتها عن الأصول ذات العائد غير السريع، والأصول الثابتة تختلف إدارتها عن الأصول المنقولة، والحرث يختلف عن الأنعام، وهكذا يجب أن يكون لكل حالة لبوسها وفق ما يناسب قياسها. وللتوضيح، إدارة الأصول المالية تعنى بإدارة محافظ الأوراق المالية، وتعتبر من قطاعات صناعة الخدمات المالية. ولتحقيق هذا فإنها تتولى إدارة برامج الاستثمار الجماعي وحسابات العملاء وغيرها. أما إدارة أصول المؤسسات، تشمل العمليات التجارية ونظم المعلومات التي تدعم إدارة أصول المؤسسة مثل المباني والمعدات والبنية التحتية وغير ذلك. والأصول الثابتة، تشمل ذلك الجزء من الموجودات الذي يقدم خدماته لفترات طويلة مستمرة من حياة المؤسسة التي تمتلكها، وتضم الأراضي والمباني والآلات والمعدات وما شابه ذلك. وفي العادة، يتم منح إدارة الأصول الثابتة عناية خاصة وذلك نظرا لأهميتها الكبيرة ضمن موجودات وأصول المؤسسات الصناعية الكبيرة. واضافة لهذا، تمنح العناية الخاصة نظرا لأن هناك صعوبات غير عادية تطرأ عند معالجة الآثار الناتجة عن الأخطاء التي تحصل في إدارة الأصول الثابتة، وهذا عكس الأخطاء في الأصول المنقولة المتداولة التي يمكن معالجتها خلال أيام. ومن الأسباب، كذلك، عدم التأكد من العائد المتوقع من الأصول الثابتة بسبب التغير في التوقعات وظهور تطورات تكنولوجية قد تؤدي لتقصير العمر الاقتصادي لهذه الأصول. ولا يفوتنا كذلك أن نذكر، أهمية الأخذ في الحسبان حدوث الخسائر الكبيرة التي قد تنتج بسبب البيع الجبري للأصول الثابتة الزائدة عن الحاجة نظرا لتقادمها فنيا.

وكما يتضح، من النقاط السابقة، هناك حساسية وخطورة متنامية في ما يتعلق بإدارة الأصول وخاصة الثابتة. ولمواجهة هذه الخصوصيات يجب على المؤسسات والكيانات التجارية القيام ببذل المزيد من العناية للتأكد من اختيار أفضل البدائل من بين كل الخيارات المتاحة لإدارة الأصول والموجودات. وللمزيد من العناية في نوعية اتخاذ هذه القرارات قامت المؤسسات والكيانات التجارية، وما زالت تقوم، بتطوير

العديد من الأساليب المتنوعة لتحقيق الغايات المرجوة، ومن هنا، ومن مثل هذه الحالات الصعبة المراس، تبرز أهمية ومدى "حرفية" إدارة الأصول والأدوار المتعددة الذي يمكن أن تقوم به لمنح المؤسسات والكيانات التجارية امكانية الترقي والتقدم وتحقيق الأرباح المستدامة. وحاليا، ونظرا لتشعب الأعمال وتداخلها خاصة في عصر العولمة وانفتاح التجارة الدولية في حقبة تجارة التقنية الالكترونية، فإن العناية بإدارة الأصول في زيادة متنامية وهذا بدوره قاد للمزيد من البحوث والدراسات لبحث أحدث وأنجع السبل لإدارة الأصول. ولهذا، لا بد من الأخذ في الحسبان، بأن "إدارة الأصول" يجب أن تولى جل الاهتمام ومن الأفضل أن تتم عبر مؤسسات متخصصة لها الدراية التامة ب" أصول" مهنة إدارة الأصول وما لها وما عليها. ولا بد من أن يكون لهذه المؤسسات الحنكة والمهنية والدراية التامة والتمتع بالحاسة السادسة نحو ادراه الأصول. ونقول، أن هذه الخطوات ضرورية، ولضمان نجاحها يجب أن تجد التشجيع والعناية الفائقة من كل الجهات المختصة نظرا لأهمية "حسن" إدارة الأصول من أجل الأصول التي تمنح الأعمال الزخم والاستمرارية.

منهجية البحث العلمي

نحو عقلية ناقدة وبصيرة نافذة للباحثين

د. فادي محمد الدحدوح

خبير في البحث العلمي والدراسات

تنفجر ثورة المعرفة العلمية في عصرنا الحالي بشكل متصاعد، ويعتبر البحث العلمي ينبوع المعرفة الأصيلة ومعيار التقدم والتطور وبناء المستقبل المشرق، وتكمن أهمية البحث العلمي في أنه يتيح دراسة المشكلات بمختلف أشكالها، الاجتماعية، والاقتصادية، والتربوية والسياسية وغيرها، ويسهم في التخطيط للتنمية المستدامة في شتى مجالاتها وعبر طرقاته ومسالكه الفرعية، ومن مظاهر هذا الاهتمام الزيادة المطردة فيما يخصص للبحث العلمي من أموال في الميزانيات العامة والخاصة.

إن من أهم ما يتم ملاحظته في الفترة الأخيرة في مجالات البحث العلمي لاسيما على مستوى المؤسسات التعليمية العربية هو تدريس مناهج البحث العلمي للطلبة كل في مجال اختصاصه، إذ تهدف دراسة مناهج البحث العلمي في مساعدة الدارسين للتعرف على تلك المناهج، وأنواع البحوث العلمية، والإلمام بالمفاهيم المتعلقة بها، وبالطرق التي تحققها، والأساليب التي يرتكز عليها البحث العلمي، كما يمكن من خلال دراسة مناهج البحث العلمي أن ينمي معارف الباحثين ومهاراتهم، وقدراتهم في البحث العلمي فهي تساعد في تحديد المشكلات، وكيفية تصميم الخطط البحثية، وحسن تنفيذها، كما تمكنهم من القراءة التحليلية الناقدة للبحوث وملخصاتها، وتحديد الأساليب الإحصائية لتحليل بيانات البحوث، وتقييمهم لنتائجها والحكم عليها.

إن دراسة مناهج البحث العلمي في وطننا العربي لا غنى عنها للباحثين، لكي تساعدهم في تحقيق فهم أفضل للظواهر والأحداث والمتغيرات، والتوصل لحل المشكلات المختلفة، واتخاذ القرارات الحكيمة تجاه المشكلات والصعوبات التي تواجههم في مجالات عملهم.

تُصنف البحوث العلمية بحسب أهدافها وطبيعة المشكلات المراد دراستها، كذلك هنالك خطوات يتبعها الباحثين في البحوث العلمية، وقد تتباين هذه الخطوات في عددها، وطريقة تحقيقها، ويكون ذلك تبعًا لنوع البحث وأهدافه، وكذلك يتبع إمكانيات الباحثين فيما يمتلكونه من اتجاهات عقلية علمية،

وإمكانات معينة، وخبرات تتيح لهم التصرف بطريقة ما بهذه الخطوات في تقديم، وتأخير بعضها، أو غير ذلك، ومنها التفتح العقلي، وحب الاستطلاع، والرغبة المستمرة في التعلم، والدقة، والأمانة العلمية.

وفي ظل بيئة مليئة بالأحداث، والمتغيرات يقف الباحث في كثير من الأحيان متأملا، وحائرا في أسبابها، لذلك يقصد بمشكلة البحث التساؤلات حول وجود ظاهرة، أو حالة معينة، أو موقف غامض لا نجد له تفسيراً محدداً، وبحاجة إلى إجابة علمية دقيقة ومقنعة بالاستناد إلى الأدلة العلمية الواقعية، وبالتوصل للإجابة، نكون قد توصلنا لحل للمشكلة.

إن الدارس المتخصص مطلوب منه أن يحدد مشكلة بحثه بالاستناد إلى معطيات واقعية من مصادر معينة وتعتبر مرحلة الوصول إلى مشكلة البحث وتحديدها من أهم المراحل، فبدون وجود مشكلة، فلا حاجة للبحث عن إجابة للتساؤلات.

يتطلب البحث العلمي من جانب الباحث جمع معلومات شاملة وكافية ودقيقة، وإلى استخدام أدوات ووسائل للقياس للحصول على بيانات وإحصائيات، ليس هذا فحسب، ولكن البحث العلمي أشمل من ذلك وأعمق. إنه فكر وتخطيط، وعمل ذكي بقصد الوصول إلى نتائج وتعميمات يوثق في صحتها بالنسبة لمشكلة معينة، وما لم يتوافر للبحث مشكلة واضحة معينة، فإن كل عمل يقوم به الباحث سوف يكون مشكوكًا في قيمته.

إن المشكلة التي يختارها الباحث بنفسه في ضوء خبرته العملية الميدانية كثيرا ما تكون لها أهمية عند الباحث، والخبرة العملية كغيرها من المصادر، هي ليست المصدر الوحيد للوصول إلى مشكلات للبحث، وخبرات الباحث المرتبطة بجميع المصادر الأخرى متكاملة، ويعزز بعضها بعضا. وفضلاً عن ذلك، فإن الحساسية للمشكلات، والقدرة على إدراكها، والتمييز بين الهام منها والأقل أهمية تحتاج من جانب الباحث إلى عقلية يقظة ناقدة، وبصيرة نافذة.

ينبغي أن يدرك الباحث منذ بداية التحاقه بالدراسة أهمية القراءة الناقدة في تكوينه كباحث، وتشمل هذه القراءة إلى جانب قراءته للرسائل والأطروحات وملخصاتها كتب المراجع العلمية، وكتب الثقافة العامة التي توفر له خصوبة في الخبرة عريضة وعميقة في نفس الوقت، ولا شك أن كفاية الخلفية العملية ضرورية للباحث وبالأخص في مرحلة البحث عن مشكلة معينة للبحث والمشاركة في المناقشات الناقدة المثمرة التي تدور عادة في حلقات السمينار.

إن اتباع الأسلوب الناقد في التفكير والقراءة والمناقشة أمر ينبغي لكل باحث أن يحرص عليه، ففي قراءة الدراسات والمقالات والموضوعات في المراجع العلمية المختلفة، وفي الاستماع إلى آراء وملاحظات الأساتذة، وفي عرض الأفكار ومناقشة مقترحات البحوث في حلقات السيمنار ينبغي أن يدقق فيها الباحث، ويتفحصها، وفي نفس الوقت ينبغي ألا يضجر من وجهات النظر الأخرى المخالفة لوجهة نظره حين يناقش خطة بحثه مع الأساتذة وزملائه، تلك المناقشات تفيده في التوصل لتحديد أفضل لمشكلة بحثه.

وينصح الباحث بأن يحتفظ بمذكرات منظمة يسجل فيها الملاحظات والأفكار المتصلة بالموضوع الذي يريد البحث فيه سواء كانت منبثقة من تفكيره الذاتي، أو مستقاة أو من محاضرات الأساتذة أو الاستشارات العلمية بخصوص موضوع بحثه. إن تلك الملاحظات المسجلة من قبل الباحث تفيده تكون تحت يده باستمرار لكي يفحصها ويتمعن فيها، وهي كثيرا ما تستثير لديه التفكير الناقد والتقصي العقلي وتوحي إليه بأفكار واتجاهات جديدة تفيده في بحثه.

هل هناك علاقة بين الرقم ٣٠٩ في سورة الكهف ومتتالية فيبوناتشي؟

أوهاج بابدين عمر

ماجستير تمويل ومحاسبة

متتالية فيبوناتشي[1] هي واحدة من أشهر المتتاليات العددية، حدودها الأولى: ١، ١، ٢، ٣، ٥، ٨، ١٣، ٢١، ٣٤، ٥٥، ٨٩.

من أين جاءت فكرة المتتالية؟

سميت فيبوناتشي نسبةً إلى الرياضي ليوناردو فيبوناتشي الذي عاش في القرن الثاني عشر والذي كان يهتم بمسائل غريبة. بدأ فيبوناتشي فكرته بتخيل أن لديه زوجًا صغيرًا مختلف النوع من الأرانب الصغيرة (ذكر وأنثى). بعد شهر كبر الأرنبان طبعًا. وبعد الشهر الثاني أنجب الأرنبان أرنبين صغيرين جديدين مختلفي النوع أيضًا. بعد الشهر الثالث أنجب الزوج الأول زوجًا جديدًا (ذكر وأنثى) وكبر الزوج الثاني، بالتالي أصبح لدينا ثلاث أزواج من الأرانب. مرةً جديدةً وبعد شهر آخر ولد لكل زوج كبير زوجًا صغيرًا مختلف النوع وكبر كل زوج صغير.

النسبة الذهبية

إذا أخذنا نسبة رقمين متتاليين من سلسلة فيبوناتشي بقسمة كل منهما على الآخر سوف نجد سلسلة الأرقام التالية:

١ ÷ ١ = ١،

٢ ÷ ١ = ٢،

٣ ÷ ٢ = ١.٥،

٥ ÷ ٣ = ١.٦٦٦

٨ ÷ ٥ = ١.٦،

١٣ ÷ ٨ = ١.٦٢٥،

[1] موقع أخبار العلوم

٢١ ÷ ١٣ = ١.٦١٥٣٨

فإذا رسمت منحنيًا يمثل هذه القيم سترى أنها ستصل إلى حد معين الذي نسميه النسبة الذهبية (كما يسمى الرقم الذهبي أو القسم الذهبي) وقيمته تصل إلى(١+√٥) ÷ ٢ (أي تقريبًا ١.٦١٨٠٣٤) ويتم تمثيله غالبًا بالحرف اليوناني Phi الذي يكتب على الشكل Φ، وأقرب قيمة له والتي نكتبها على الشكل phi (φ) بأحرف صغيرة هي فقط القسم العشري من Phi أي ٠.٦١٨٠٣٤

(٢ ÷ (√٥–١)) وهو الرقم الذي يمثل الأشكال الحلزونية في رؤوس البذور وترتيب الأوراق في عدة نباتات ولكن لماذا نرى الرقم phi في الكثير من النباتات؟

الرقم (١.٦١٨٠٣٤) Phi والرقم ٠.٦١٨٠٣٤ phi هي أرقام غير منطقية ولا يمكن كتابتها على شكل قسمة بسيطة، لنرى ما الذي يمكن أن يحصل لو أن النسيج الإنشائي في رأس البذرة تحول بدلاً من ذلك إلى رقم أبسط على سبيل المثال ١ ÷ ٢

بعد دورتين عبر نصف دائرة سنعود إلى حيث تم إنتاج أول بذرة، ومع مرور الوقت الدوران بنصف دورة بين البذور سينتج رأس بذرة بذراعين ينتشران من النقطة المركز ويتركان الكثير من المساحة الضائعة.

استنتاج العلاقة من المعلومات الآتية:

إن حركة الشمس عند الشروق والغروب هي مرتين في اليوم.

قال الله تعالى في سورة الكهف (٢٥): **وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا.**

ولما لبثوا في الكهف ثلاثمائة وتسع سنوات، وعددهم: ثلاثة ورابعهم كلبهم، أو خمسة وسادسهم كلبهم، أو سبعة وثامنهم كلبهم)، فالمعلومة الأولى تفيد بعدد السنوات، وعدد مرات حركة الشمس فوقهم في اليوم

عدد السنوات X عدد مرور الشمس فوقهم في اليوم ÷ ١٠٠٠ = ٣٠٩ X ٢ ÷ ١٠٠٠ = ٠.٦١٨

مقارنة أرقام عددهم، التي توجد علاقة منطقية بينهم مثلا: ٣، ٥، ٨.

إن العلاقة المنطقية بين الأعداد الثلاثة هي حاصل جمع العددين السابقين للعدد الثالث يساوي مجموعهم العدد الثالث كما في متتالية فبيوناتشي.

٣ + ٥ = ٨

كما يمكن إيجاد المتتالية باستخدام القانون = ن ÷ ٠.٦١٨ بحيث ن تساوي واحد، واستخدام ناتج المعادلة بتقريب الكسر إذا كان يساوي خمسة فما فوق لإيجاد العدد الذى يليه.

مثال: لإيجاد متتالية فبيوناتشى

ن ÷ ٠.٦١٨

١ ÷ ٠.٦١٨ = ١.٦١٨ = ٢

٢ ÷ ٠.٦١٨ = ٣.٢٣

٣ ÷ ٠.٦١٨ = ٤.٨٥ = ٥

٥ ÷ ٠.٦١٨ = ٨.٠٩ = ٨

٨ ÷ ٠.٦١٨ = ١٢.٩٤ = ١٣

١٣ ÷ ٠.٦١٨ = ٢١.٠٣ = ٢١

٢١ ÷ ٠.٦١٨ = ٣٣.٩٨ = ٣٤

٣٤ ÷ ٠.٦١٨ = ٥٥.٠١ = ٥٥

٥٥ ÷ ٠.٦١٨ = ٨٨.٩٩ = ٨٩

٨٩ ÷ ٠.٦١٨ = ١٤٤.٠١ = ١٤٤

وهكذا.

آلية اختبار المعادلة (ن ÷ ٠.٦١٨) بالمقارنة مع متتالية فبيوناتشى لإزالة الفوارق مع أن أساسها موجود ومتمثل في الأعداد (٣ + ٥) = ٨، وربط المتتالية بالعدد ٣٠٩ في سورة الكهف لإنتاج نفس المتتالية.

(ن ÷ ٠.٦١٨)	قيمة الحد التالي	معيار اختبار ن ÷ قيمة الحد التالي	متتالية فبيوناتشى	معيار اختبار السابق ÷ الحد التالي
٠.٦١٨ ÷ ٣٧٧	٦١٠	٠.٦١٨٠٣٢٧٨٧	٦١٠	٠.٦١٨٠٣٢٧٨٧
٠.٦١٨ ÷ ٦١٠	٩٨٧	٠.٦١٨٠٣٤٤٤٨	٩٨٧	٠.٦١٨٠٣٤٤٤٨
٠.٦١٨ ÷ ٩٨٧	١٥٩٧	٠.٦١٨٠٣٣٨١٣	١٥٩٧	٠.٦١٨٠٣٣٨١٣
٠.٦١٨ ÷ ١٥٩٧	٢٥٨٤	٠.٦١٨٠٣٤٠٥٦	٢٥٨٤	٠.٦١٨٠٣٤٠٥٦
٠.٦١٨ ÷ ٢٥٨٤	٤١٨١	٠.٦١٨٠٣٣٩٦٣	٤١٨١	٠.٦١٨٠٣٣٩٦٣
٠.٦١٨ ÷ ٤١٨١	٦٧٦٥	٠.٦١٨٠٣٣٩٩٩	٦٧٦٥	٠.٦١٨٠٣٣٩٩٩

٠.٦١٨ ÷ ٦٧٦٥	١٠٩٤٦.٦٠	٠.٦١٧٩٧٧٥٢٨	١٠٩٤٦	٠.٦١٨٠٣٣٩٨٥
*****	١٠٩٤٧	٠.٦١٧٩٧٧٥٢٨		

*** عند قسمة (٦٧٦٥ ÷ ٠.٦١٨) = ٦.١٠٩٤٦ وبالتقريب يساوي ١٠٩٤٧ وهو اكبر من الحد الناتج من متتالية فبيوناتشى أي ١٠٩٤٦

تتم عملية الاختبار بالخطوات التالية:

(٦٧٦٥ ÷ ٠.٦١٨) =٦.١٠٩٤٦

وبقسمته على الحد الذى يسبقه = ٦٧٦٥ ÷ ١٠٩٤٧ = ٠.٦١٧٩٧٧٥٢٨

١ ÷ ٠.٦١٧٩٧٧٥٢٨ = ١.٦١٨١٨١٨١٨

وعند تصحيح الرقم إلى ١٠٩٤٦ نقوم بعملية القسمة ليتعادل طرفا المعادلتين بما يخص الكسر العشري فيهما كالآتي:

المعادلة الأولى = ٦٧٦٥ ÷ ١٠٩٤٦ = ٠.٦١٨٠٣٣٩٨٥

المعادلة الثانية = ١ ÷ ناتج المعادلة الأولى = ناتج المعادلة الأولى + ١

المعادلة الثانية = ١ ÷ ٠.٦١٨٠٣٣٩٨٥ = ٠.٦١٨٠٣٣٩٨٥ + ١

(الكسر في المعادلة الأولى = الكسر في المعادلة الثانية) ٠.٦١٨٠٣٣٩٨٥ = ٠.٦١٨٠٣٣٩٨٥

اتجاهات المديرين نحو اختيار مديري المشاريع

دراسة تطبيقية على شركات الإنشاءات والمقاولات في ولاية الخرطوم

د. أنور عبد الله محمد أبو بكر

إن وظيفة مدير المشروع يجب أن ينظر إليها كمنصب هام، وليس كونها نوع من الإزعاج المؤقت. وأن مهارات إدارة المشاريع يجب أن تدخل في صلب التنافس داخل المنظمة. وهذا يتطلب برنامجًا واعيًا ومخططًا له لاختيار وتدريب مدير المشروع. إن الإدارة هي مهارة معينة وكثيرًا ما تتم ترقية أشخاص لمنصب مدير مشروع كمكافأة على أداء سابق ويعتبر هذا النوع من المديرين مديري مشاريع بالصدفة. إن التغيير نحو مؤسسة تتمحور حول إدارة المشاريع يعني اختبار إمكانية مرشح ما لأداء دور إدارة المشاريع استنادًا إلى مؤهلات المهارات التي تتطلبها الوظيفة (روبرت ج. غراهام وراندل ل. إنجلاند ٢٠٠٢).

يمكن إختيار مدير المشروع فور إختيار المشروع للتمويل أو عند أي نقطة مبكرة تبدو مرغوبًا فيها للإدارة العليا. إن أفضل طريقة لتوضيح الدور الفريد لمدير المشروع هو مقارنته مع المدير الوظيفي الذي يعمل في أحد أقسام المنظمة الوظيفية مثل التسويق، أو الإنتاج، أو اللوجستيات. ويكون مديري هذه الأقسام متخصصين في مجالهم ويشرفون إشرافًا تقنيًا مباشرًا ومسؤولون إداريًا عن إتخاذ القرار ويستخدمون المنهج التحليلي. ويكون مدير المشروع ذو نظرة عامة وله خلفية واسعة في المعرفة والخبرة تمكنه من تسهيل التعاون بين أعضاء الفريق. ويمكن أن تتميز العلاقة بين مدير المشروع ومديري الوظائف وفريق المشروع ورئيس المشروع بالعلاقات ويمكن أن تزود المنظمة بأناس موهوبين.

الإطار النظري للدراسة:

تعريف المشروع: في المعنى الأوسع يكون المشروع مهمة معينة محددة يراد تحقيقها ويمكن رؤية المشروع كوحدة واحدة. وأن هناك بعض الخواص التي تميز المشروع أهمها (هنري أنطون سميث، ٢٠٠٩):

أ- **الغرض:** يكون المشروع بمثابة نشاط يحدث مرة واحدة فقط وله مجموعة من النتائج النهائية المراد تحقيقها. ويمكن تجزئته إلى مهام جزئية يجب أن تنفذ لكي تتحقق أهداف المشروع.

ب-**دورة الحياة:** للمشروع دورة حياة فمن بداية بطيئة يتقدم المشروع إلى حجمه البنائي تم يصل ذروته ويبدأ في الانخفاض وأخيراً يجب أن ينتهي.

ت- التداخلات: يتداخل المشروع مع مشاريع أخرى تؤديها المنظمة في نفس الوقت وأن هذا التداخل يكون مع العمليات المستمرة والنمطية.

ث- الإنفرادية: لكل مشروع بعض العناصر التي تكون فريدة وخاصة به حيث يتميز المشروع بدرجة معينة من الخصوصية.

ج-النزاع: هو نزاع المشروع مقابل المشاريع الأخرى على الموارد داخل المنظمات متعددة المشاريع.

معايير إختيار مديري المشاريع:

أفضل مدير مشروع هو الفرد الذي يمكنه أداء العمل. إن من السهل وجود العمال العاملين بجد، إلا أن الفرد الذي يركز على إتمام العمل الصعب يكون نادر الوجود. ومن أهم المهارات التي يجب أن تتوفر في مديري المشاريع:

أ-المصداقية:

- مصداقية تقنية: المصداقية التقنية تشمل المعرفة في مجال العلوم الأخرى كالمحاسبة، القانون، التاريخ، اللوجستيات، البرمجة اللغوية العصبية، علم النفس والدين. ويجب أن يدرك العميل وفريق المشروع والإدارة أن لدى مدير المشروع المعرفة التقنية الكافية لتوجيه المشروع. لذلك يجب أن يكون لدى مدير المشروع فهماً معقولاً للتقنيات الأساسية للمشروع.
- مصداقية التسيير: مثل مسؤولية حفظ جدولة المشروع وضمان إتاحة المواد والعمالة عند الحاجة لها وتمثيل اهتمامات كل الأطراف في المشروع لبعضهم البعض وكذلك مسؤولية إتخاذ القرارات الصعبة.

ب-الحساسية: يحتاج مدير المشروع إلى مهارات سياسية على مستوى رفيع. بالإضافة إلى مجموعة قرن الاستشعار السياسي الجيد يحتاج مدير المشروع للإحساس بالخلاف الشخصي في فريق المشروع أو بين أعضاء الفريق والخارجيين. ومدير المشروع الناجح هو الذي يشعر بالخلاف مبكراً ويواجهه قبل أن يستفحل ولا يتجنبه. وكذلك يحافظ مدير المشروع على انسجام أعضاء الفريق ويقنعهم على التعاون لتحقيق أهداف المشروع.

ت- القيادة: يجب أن يعرف مدير المشروع كيف يجعل الآخرين يشتركون في تعهداتهم للمشروع حيث يجب أن يكون قائداً. ويعتبر الإحساس القوي بالأخلاق أحد أهم أوجه القيادة لمدير المشروع. وقد يتورط مدير المشروع في أخلاقيات متعلقة بالتلوث، مواقع المصانع واستخدام الأراضي العامة.

عملية إختيار مدير المشروع:

الخطوة الأولى هي معرفة عن ماذا تبحث وذلك بإستعمال المعايير المذكورة أعلاه. أما الخطوة الثانية هي إستخدام عملية سلوكيات المقابلة الشخصية. إن عملية إختيار مديري المشاريع هي في غاية الأهمية. عملية المقابلة تستهلك الكثير من الوقت وقد تشرك الأشخاص في نقاشات لا تبدو مريحة لهم ولكنها تقلل من خطر تعيين شخص غير ملائم.

أهداف إدارة المشروع: زيادة الإنتاجية – الحد من التكاليف – تقليل المصاريف – إنجاز المشروع بالوقت المحدد – إنجاز المشروع بالميزانية المقررة – تنفيذ كل المتطلبات مثل الجودة – إرضاء العميل وفريق المشروع.

مجتمع وعينة الدراسة: تم تحديد حجم عينة الدراسة (٥٠) مفردة من بين المديرين في بعض شركات الإنشاءات والمقاولات في ولاية الخرطوم. تم إختيار مفردات هذه العينة بإستخدام الطريقة العشوائية وهي عينة (جزء من المجتمع) يتم إختيار مفرداتها عشوائياً دون غيرها من المفردات لتمتعها بصفات أو خصائص محددة مع مراعاة تمثيلها لجميع المستويات الإدارية والمجالات الوظيفية بتلك الشركات وبقدر يتناسب مع متغيرات الدراسة.

أسلوب جمع بيانات الدراسة:

اعتمد الباحث على أسلوب الاستبانة للحصول على بيانات الدراسة وذلك بعد تحكيمها من قبل محكمين مختصين في هذا المجال. تم توزيع عدد (٨٠) استبانة على أفراد الإدارة العليا في بعض شركات الإنشاءات والمقاولات في ولاية الخرطوم. بمساعدة مقدرة ومشكورة من تلك الإدارات في تلك الشركات تمكن الباحث من استلام عدد (٦٠) استبانة بنسبة (٧٥٪) والاستبانات التي لم ترد (٢٠) استبانة بنسبة (٢٥٪) الصالحة للتحليل منها عدد (٥٠) استبانة. بينما بلغ عدد الاستبانات الغير صالحة للتحليل (١٠) استبانة وهي نسبة تعتبر مقبولة في البحوث التي تعتمد على قوائم الأسئلة أو الاستبانات

وتعكس مدى استجابة المبحوثين ومدى وضوح عبارات الاستبانة المستخدمة في جمع بيانات الدراسة الميدانية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تستخدم هذه الدراسة عدد من الأساليب الإحصائية منها:

أ -**أساليب الإحصاء الوصفي**: تستخدم (التكرارات – النسب المئوية – الوسط الحسابي – الانحراف المعياري) لمعرفة تكرارات بنود متغيرات الدراسة لوصف المعلومات العامة للعينة لغرض وصف عينة الدراسة.

ب-**أساليب الإحصاء التحليلي**: تستخدم أساليب الإحصاء التحليلي في هذه الدراسة لقياس إعتمادية الأداة وجودة توفيق المتغيرات ونموذج الدراسة واختبار الفرضيات حيث يستخدم:

معامل الارتباط لكرونباخ ألفا: يستخدم لقياس إعتمادية الأداة المستخدمة في الدراسة، وقد بلغ ٧٦٪.

الإجراء الإحصائي مربع كاي (Cross tabs):

تجدر الإشارة إلى أن هذه الطرق هي التي إستخدمها الباحث في تحليل بيانات الدراسة كذلك إستخدم الباحث برنامج الجداول الإلكترونية (Excel) وصولاً لأشكال الدراسة.

يستخدم في هذه الدراسة أسلوب التحليل العاملي متمثلاً في طريقة المكونات الأساسية للوصول إلى جودة توفيق متغيرات ونموذج الدراسة. حيث تجرى تغييرات في النموذج وكذلك تجرى تعديلات في الفرضيات بناءاً على نتائج التحليل العاملي.

معامل ارتباط بيرسون: يستخدم لقياس درجة الارتباط بين المتغيرات والتي تعكس قوة الارتباط بين المتغيرات من جهة وبين بنود المتغير الواحد من جهة أخرى.

الانحدار البسيط: يستخدم لاختبار العلاقة بين متغيرين.

الانحدار المتعدد: يستخدم لاختبار العلاقة بين ثلاثة متغيرات فأكثر.

برنامج SPSS: يستخدم برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية رقم (١٥) لتطبيق الأساليب الإحصائية المذكورة على بيانات الدراسة الميدانية.

الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير المستقل والمتغير التابع: من الجدول رقم (١) نستنتج أن شركات الإنشاءات والمقاولات في ولاية الخرطوم تركز على بعد المصداقية التقنية، ويليه في الأهمية بعد مصداقية التسيير ثم بعد الحساسية ثم بعد القيادة. والجدول رقم (٢) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير التابع إختيار مديري المشاريع.

جدول رقم (١) الوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمتغير المستقل معايير (المصداقية التقنية، مصداقية التسيير، الحساسية، القيادة)

حجم العينة (٥٠)

المتغير	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
المصداقية التقنية	3.7350	1.3175
مصداقية التسيير	3.7200	1.3200
الحساسية	3.6000	1.3830
القيادة	3.5850	1.4441

المصدر: إعداد الباحث، (٢٠١٩)

جدول رقم (٢) الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير التابع إختيار مديري المشاريع، حجم العينة (٥٠)

المتغير	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
إختيار مديري المشاريع	3.2800	1.5541

المصدر: إعداد الباحث، (٢٠١٩)

مناقشة واختبار الفرضيات:

من بيانات الجدول بالرقم (٣) يستنتج الباحث من ما يتضمنه هذا الإحصاء الوصفي وجود مؤشرات بين هذه العلاقات والتي نتجت عنها قيم إحصائية متمثلة في درجة الحرية، وقيمة مربع كاي وقيمة مستوى المعنوية وعلى ضوء ذلك يتضح للباحث الأتي:

الفرضية: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين معايير (المصداقية التقنية، مصداقية التسيير، الحساسية، القيادة) واختيار مديري المشاريع.

الفرضية ١: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين معيار المصداقية التقنية وإختيار مديري المشاريع.

جدول رقم (٣) – علاقات الفرضية: (Cross tabs):

الرقم	العلاقة	مربع كاي	درجة الحرية	مستوي المعنوية	النتيجة
1	المعرفة بالعلوم كالمحاسبة والقانون واللغات وعلم النفس.	29.571	16	.020	توجد علاقة معنوية
2	الفهم المعقول بتقنيات المشروع الأساسية	20.222	12	.003	توجد علاقة معنوية
3	المقدرة على توضيح تقنية المشروع للإدارة العليا	39.231	16	.001	توجد علاقة معنوية
4	المقدرة على تفسير الإحتياجات التقنية للعميل وفريق المشروع والإدارة العليا	16.330	16	.000	توجد علاقة معنوية

المصدر: إعداد الباحث، (٢٠١٩)

من بيانات الجدول بالرقم (٣) يستنتج الباحث من ما يتضمنه هذا الإحصاء الوصفي وجود مؤشرات بين هذه العلاقات والتي نتجت عنها قيم إحصائية متمثلة في درجة الحرية، وقيمة مربع كاي وقيمة مستوى المعنوية وعلى ضوء ذلك يتضح للباحث الآتي:

١-**العلاقة الأولى**: من الجدول بالرقم (٣) يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (020.) وهي أصغر من (005.) فإنها ترفض فرض العدم، وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض الدراسة صحيح.

٢-**العلاقة الثانية**: من الجدول بالرقم (٣) يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (003.) وهي أصغر من (005.) فإنها ترفض فرض العدم، وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض الدراسة صحيح.

٣-**العلاقة الثالثة**: من الجدول بالرقم (٣) يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (001.) وهي أصغر من (005.) فإنها ترفض فرض العدم، وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض الدراسة صحيح.

٤-**العلاقة الرابعة**: من الجدول بالرقم (٣) يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (000.) وهي أصغر من (005.) فإنها ترفض فرض العدم، وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض الدراسة صحيح.

من خلال نتائج العلاقات السابقة ثبت صحة الفرضية والتي تنص على أنه " **توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين معيار المصداقية التقنية وإختيار مديري المشاريع** " . حيث أن شركات الإنشاءات والمقاولات في ولاية الخرطوم تعتبر المهارة التقنية شرط أساسي في إختيار مديري المشاريع.

الفرضية ٢ : توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين معيار مصداقية التسيير وإختيار مديري المشاريع.

جدول رقم (٤) – علاقات الفرضية: (Cross tabs):

الرقم	العلاقة	مربع كاي	درجة الحرية	مستوي المعنوية	النتيجة
1	المقدرة على حفظ جدولة المشروع في إطار التكلفة	26.573	16	.060	لا توجد علاقة معنوية
2	المقدرة على تمثيل كل أطراف المشروع	21.222	12	.064	لا توجد علاقة معنوية
3	المقدرة على التأكد من دقة وحداثة التقارير.	36.233	16	.001	توجد علاقة معنوية
4	المقدرة على ضمان إتاحة المواد والعمالة عند الحاجة لها	15.332	16	.061	لا توجد علاقة معنوية

المصدر: إعداد الباحث، (٢٠١٩)

من بيانات الجدول بالرقم (٤) يستنتج الباحث من ما يتضمنه هذا الإحصاء الوصفي وجود مؤشرات بين هذه العلاقات والتي نتجت عنها قيم إحصائية متمثلة في درجة الحرية، وقيمة مربع كاي وقيمة مستوى المعنوية وعلى ضوء ذلك يتضح للباحث الآتي:

١-العلاقة الأولى: من الجدول بالرقم (٤) يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (060.) وهي أكبر من (005.) فإنها تقبل فرض العدم، وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض الدراسة غير صحيح.

٢-العلاقة الثانية: من الجدول بالرقم (٤) يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (064.) وهي أكبر من (005.) فإنها تقبل فرض العدم، وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض الدراسة غير صحيح.

٣-العلاقة الثالثة: من الجدول بالرقم (٤) يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (001.) وهي أصغر من (005.) فإنها ترفض فرض العدم، وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض الدراسة صحيح.

٤-العلاقة الرابعة: من الجدول بالرقم (٤) يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (061.) وهي أكبر من (005.) فإنها تقبل فرض العدم، وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض الدراسة غير صحيح.

من خلال نتائج العلاقات السابقة ثبت عدم صحة الفرضية بنسبة (٧٥٪) والتي تنص على أنه "**توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين معيار مصداقية التسيير واختيار مديري المشاريع**".

الفرضية ٣ : توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين معيار الحساسية واختيار مديري المشاريع.

جدول رقم (٥) – علاقات الفرضية: (Cross tabs):

الرقم	العلاقة	مربع كاي	درجة الحرية	مستوي المعنوية	النتيجة
1	مدير المشروع يشعر بالخلاف مبكرًا ويواجهه	27.373	16	.010	توجد علاقة معنوية
2	مدير المشروع يحافظ على أعضاء الفريق هادئين	24.202	12	.024	توجد علاقة معنوية

المصدر: إعداد الباحث، (٢٠١٩)

من بيانات الجدول بالرقم (٥) يستنتج الباحث من ما يتضمنه هذا الإحصاء الوصفي وجود مؤشرات بين هذه العلاقات والتي نتجت عنها قيم إحصائية متمثلة في درجة الحرية، وقيمة مربع كاي وقيمة مستوى المعنوية وعلى ضوء ذلك يتضح للباحث الآتي:

١-العلاقة الأولى: من الجدول بالرقم (٥) يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (010.) وهي أصغر من (005.) فإنها ترفض فرض العدم، وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض الدراسة صحيح.

٢-العلاقة الثانية: من الجدول بالرقم (٥) يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (024.) وهي أصغر من (005.) فإنها ترفض فرض العدم، وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض الدراسة صحيح.

من خلال نتائج العلاقات السابقة ثبت صحة الفرضية بنسبة(١٠٠٪) والتي تنص على أنه " **توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين معيار مصداقية التسيير واختيار مديري المشاريع** ".

الفرضية ٤ : توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين معيار القيادة وإختيار مديري المشاريع.

جدول رقم (٦) – علاقات الفرضية: (Cross tabs):

الرقم	العلاقة	مربع كاي	درجة الحرية	مستوي المعنوية	النتيجة
1	المقدرة على إستثمار قوى الفريق وتغطية ضعفه.	28.234	16	.053	لا توجد علاقة معنوية
2	يعرف متى يتحكم ومتى يعطي القيادة للفريق.	25.204	12	.054	لا توجد علاقة معنوية
3	يجعل الآخرين يشتركون في تعهداتهم للمشروع.	32.423	16	.004	توجد علاقة معنوية
4	لديه الإحساس القوي بالأخلاق.	17.350	16	.040	توجد علاقة معنوية

المصدر: إعداد الباحث، (٢٠١٩).

من بيانات الجدول بالرقم (٦) يستنتج الباحث من ما يتضمنه هذا الإحصاء الوصفي وجود مؤشرات بين هذه العلاقات والتي نتجت عنها قيم إحصائية متمثلة في درجة الحرية، وقيمة مربع كاي وقيمة مستوى المعنوية وعلى ضوء ذلك يتضح للباحث الآتي:

١-العلاقة الأولى: من الجدول بالرقم (٦) يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (0.53) وهي أكبر من (005.) فإنها تقبل فرض العدم، وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض الدراسة غير صحيح.

٢-العلاقة الثانية: من الجدول بالرقم (٦) يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (054.) وهي أكبر من (005.) فإنها تقبل فرض العدم، وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض الدراسة غير صحيح.

٣-العلاقة الثالثة: من الجدول بالرقم (٦) يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (004.) وهي أصغر من (005.) فإنها ترفض فرض العدم، وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض الدراسة صحيح.

٤-العلاقة الرابعة: من الجدول بالرقم (٦) يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (040.) وهي أصغر من (005.) فإنها ترفض فرض العدم، وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض الدراسة صحيح.

من خلال نتائج العلاقات السابقة ثبت صحة الفرضية بنسبة(٧٥٪) والتي تنص على أنه " **توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين معيار المصداقية التقنية واختيار مديري المشاريع** " . حيث تهتم شركات الإنشاءات والمقاولات في ولاية الخرطوم بأن يكون لدى مدير المشروع الإحساس القوي بالأخلاق .

النتائج :

- أكدت الدراسة بأن المعرفة بالعلوم كالمحاسبة والقانون واللغات وعلم النفس من المعايير الأساسية لاختيار مدير المشروع بشركات المقاولات والإنشاءات في ولاية الخرطوم .
- أكدت الدراسة بأن المقدرة على تفسير الاحتياجات التقنية للعميل وفريق المشروع والإدارة العليا من المعايير الأساسية لاختيار مدير المشروع بشركات المقاولات والإنشاءات في ولاية الخرطوم .
- أكدت الدراسة بأن المقدرة على التأكد من دقة وحداثة التقارير من المعايير الأساسية لاختيار مدير المشروع بشركات الإنشاءات والمقاولات في ولاية الخرطوم .
- أكدت الدراسة بأن الشعور بالخلاف مبكراً ومواجهته من المعايير الأساسية لاختيار مدير المشروع بشركات الإنشاءات والمقاولات في ولاية الخرطوم .
- أكدت الدراسة بأن الإحساس القوي بالأخلاق من المعايير الأساسية لاختيار مدير المشروع بشركات المقاولات والإنشاءات في ولاية الخرطوم .

التوصيات :

- ضرورة أن يكون لدى مدير المشروع بشركات الإنشاءات والمقاولات في ولاية الخرطوم المقدرة على حفظ جدولة المشروع في إطار التكلفة .
- ضرورة أن يكون لدى مدير المشروع بشركات الإنشاءات والمقاولات في ولاية الخرطوم المقدرة على تمثيل كل أطراف المشروع .
- ضرورة أن يكون لدى مدير المشروع بشركات الإنشاءات والمقاولات في ولاية الخرطوم المقدرة على ضمان إتاحة المواد والعمالة عند الحاجة لها .
- ضرورة أن يكون لدى مدير المشروع بشركات الإنشاءات والمقاولات في ولاية الخرطوم المقدرة على استثمار قوى الفريق وتغطية ضعفه .

✳ ضرورة أن يكون لدى مدير المشروع بشركات الإنشاءات والمقاولات في ولاية الخرطوم المقدرة على معرفة متى يتحكم ومتى يعطي القيادة للفريق.

محددات الدراسة: تم إجراء الدراسة في المنظمات الخاصة ويمكن إجراء الدراسة في قطاعات أخرى متعددة (هادفة وغير هادفة للربح). وقد تم أخذ بيانات الدراسة مرة واحدة ولذلك يمكن للدراسات المستقبلية أن تأخذ البيانات على فترات متعددة. ويمكن للدراسات المستقبلية أن تختبر أخلاقيات متعلقة بالتلوث، مواقع المصانع واستخدام الأراضي العامة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1- أحمد إبراهيم أبو سن، **إدارة الموارد البشرية**، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، الطبعة الأولى،2007م.

2- أحمد ماهر، **دليل المدير خطوة بخطوة في: الإدارة الإستراتيجية**، الدار الجامعية، 2005م.

3- جاك ميردث، صمويل مانتل، **إدارة المشروعات**، ترجمة سرور علي إبراهيم سرور، الرياض، دار المريخ للنشر، 1999م.

4- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأُولى، 2002م.

5- محمد عبد أبو سمرة، **إدارة المشروعات**، عمان، الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأُولى، 2010م.

6- هنري أنطون سميث، **تكنلوجيا إدارة المشاريع الهندسية والمقاولات**، تعريب علاء أحمد سمور، عمان، دار زهران للنشر، 2009م.

المراجع باللغة الإنجليزية:

أ-الكتب:

1- Charles J. Fombrun, Mark D. Nevins, **The Advice Business, Essential Tools and Models for Management Consulting,** Pearson, Prentice Hall, 2004.

2- John w. Boudreau, **Transformative HR. How Great Companies Use Evidence - Based Change for sustainable advantage,** Jossey - Bass, 2011.

3- Price, J.L (1975-1976). **The measurement of turnover,** Industrial Relations Journal, (1977), Iowa state University Press.

ب-الدوريات:

1- Christophe Bredillet, StephaneTywoniak, RavikiranDwivedula, **What is a good project manager? An Aristotelian perspective,** International Journal of Project Management, volume 33, Issue 2, 2015.

2- EddieFisher, **What practitioners consider the skills and behaviours of an effective people project manager**, International Journal of Project Management, volume 29, Issue 8, 2010?

3- Hauschildt, J., Keim, G., & Medcof, J. W. **Realistic criteria for project manager selection and development**. Project Management Journal, 31(3), and 23-32-, 2000.

باب المصارف

الصيرفة الإسلامية في الجزائر

شباك العمليات البنكية الإسلامية وفق النظام رقم ٢٠- ٠٢ نموذجا

د. بدروني عيسى

رئيس قسم العلوم التجارية - جامعة محمد بوضياف - المسيلة / الجزائر

د. غربي حمزة

رئيس قسم العلوم الاقتصادية - جامعة محمد بوضياف - المسيلة/الجزائر

تعتبر الصناعة المصرفية أحد أهم التقنيات التي ساعدت على تطور النظام المالي والمصرفي، وذلك لتلبية رغبات شرائح مختلفة من المتعاملين، وتغطية احتياجات السوق المالية والمصرفية، ومن ثم زيادة تنافسية المؤسسات المالية والمصرفية.

أمام هذه الحقيقة، أصبح من الضروري على المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية وغيرها أن تبحث عن منتجات جديدة قادرة على منافسة نظيراتها في السوق المالية والمصرفية، ولكن مع مراعاة حكم الشرع والقانون في ذلك، وهذا التحدي يمكنه أن يحد من تنافسية هذه المؤسسات في ظل الهيمنة الاقتصادية للنظام المالي العالمي.

تعتبر النوافذ الإسلامية إحدى مخرجات الابتكارات المالية على المستوى العالمي، ومحاكاة لذلك، فقد اعتمدت الجزائر فتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التي تنشط على التراب الوطني، حيث كان هذا الاعتماد صادر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٠.

من خلال ما سبق، فإن الإشكالية التي تتمحور حولها الورقة البحثية هي: ما مدى استجابة الإطار القانوني والتشريعي الجزائري للصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر؟ وخصوصا فتح النوافذ الإسلامية؟

الكسب الحلال والكسب الحرام

كيف أكتسب الكسب الحلال؟ وكيف أجتنب الكسب الحرام؟، إذا اكتشفت أن الشركة التي تعمل فيها تقوم ببعض الأعمال المخالفة شرعا أو المجرمة قانونا، ماذا ستفعل؟ لو طلب منك مديرك عملا يتطلب غشا تجاريا، فما هو موقفك؟ هل ترفض بشدة أم توافق مجبرا؟.

حقيقة كسب السحت: يقول الرسول صل الله عليه وسلام: "كلُّ جسدٍ نبتَ من سُحتٍ فالنارُ أولى بهِ" (رواه الإمام أحمد في مسنده). وقد عقب على هذا الحديث الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله، عضو هيئة كبار علماء المملكة العربية السعودية بما يلي[1]:

الحديث ضعيف هو مروي عن أبي بكر رضي الله عنه، وله روايتان: الرواية الأولى: "لا يدخل الجنة لحم نبت من سحت، النار أولى به" (رواه الإمام أحمد في مسنده)، والرواية الثانية: "لا يدخل الجنة جسد غُذي بالحرام" (رواه الخطيب التبريزي في مشكاة المصابيح)، والسحت هو الحرام، ومعنى الحديث: أن كل جسم ولحم تغذى بالحرام فإنه يكون يوم القيامة في النار عقوبة له، لأن الله سبحانه وتعالى حرم الخبائث والمكاسب المحرمة، وأمر بالأكل من الطيبات وما أباح الله سبحانه وتعالى لعباده، لأن المحرم يغذي تغذية خبيثة، وأما الطيب فإنه يغذي تغذية طيبة، وله آثار حميدة على جسم الإنسان وعلى تصرفاته وأخلاقه، وأما الخبيث فإنه يغذي الجسم تغذية خبيثة، وينعكس ذلك على تصرفات الشخص وأعماله، فإنها تكون خبيثة بتأثير طعامه الخبيث، فدل هذا على ما للمطعم من أثر على الإنسان، وأنه يتأثر به خيراً إذا كان مطعمًا طيبًا، ويتأثر به شرًّا إذا كان مطعمًا خبيثًا.

وقد قال الله سبحانه وتعالى: **يَاأَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا** [المؤمنون: ٥١]، وقال تعالى: **يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ** [البقرة: ١٧٢]، وقال تعالى: **يَاأَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا** [البقرة: ١٦٨]، فأمر الناس عمومًا بالأكل من الحلال الطيب، وأمر المؤمنين خصوصًا بالأكل من طيبات ما رزقهم الله عز وجل، وأن يشكروا الله على نعمته، هذا يدل على الاهتمام بالمطعم، وأن الإنسان يهتم بما يغذي به جسمه ويتجنب الحرام، وقد صح في الحديث أن أكل الحرام يمنع من قبول الدعاء، كما في حديث المسافر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء يقول: "يا رب، يا رب" ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغذي في الحرام فأنى يستجاب لذلك؟! وهذا أمر مهم جدًّا.

1- رابط المادة: http://iswy.co/e3lrh، تاريخ الإطلاع: 29 مارس 2020.

الكسب الحلال: الكسب أمر شرعه الله لعباده، قال الله تعالى: **هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ** (الملك: ١٥). وشرع الله الكسب للمؤمنين، فقال الله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ** (البقرة: ١٧٢).

الكسب الحرام: حرمه الله على المؤمنين، بقوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا** (النساء: ٢٩). ويقول الله سبحانه وتعالى في سورة آل عمران: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** (آل عمران: ١٣٠). ويقول الله سبحانه وتعالى: **يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ** (البقرة: ٢٧٦).

مقارنة بسيطة بين الكسب الحلال والكسب الحرام

يوضح الجدول رقم (٠١) مقارنة بين الكسب الحلال والكسب الحرام.

الجدول رقم ٠١: مقارنة بين الكسب الحلال والكسب الحرام

الثروة الأصلية	100 وحدة نقدية	100 وحدة نقدية
الكسب.....من....	10 وحدة نقدية من حرام	التصدق ب 10 وحدة نقدية
النتيجة	110 وحدة نقدية	90 وحدة نقدية
الحقيقة	يمحق الله الربا	يربي الله الصدقات
كيف؟	محق مادي: يتلف المال الحرام، كأن يصاب الإنسان بالمرض مثلا.	نماء مادي: يزيد الصدقة، فيكس الإنسان منها، كأن يصرف عنه المرض مثلا.
	محق منفعة: يصبح المال بلا نفع على صاحبه، بل ربما يصبح ضررا عليه.	نماء منفعة: مال مبارك، فيه بركة، ونفع لصاحبه
	سخط النفس: يورث الله سبحانه وتعالى في قلب كاسب المال الحرام سخطا ما لا يرضى به عن هذا المال	رضا النفس: يورث الله سبحانه وتعالى في قلب كاسب المال الحلال الرضا، ما يرضى به عن هذا المال.

المصدر: من إعداد الباحثين – الشكل رقم ٠١: القيمة الحقيقية للمال وفق الشريعة الإسلامية

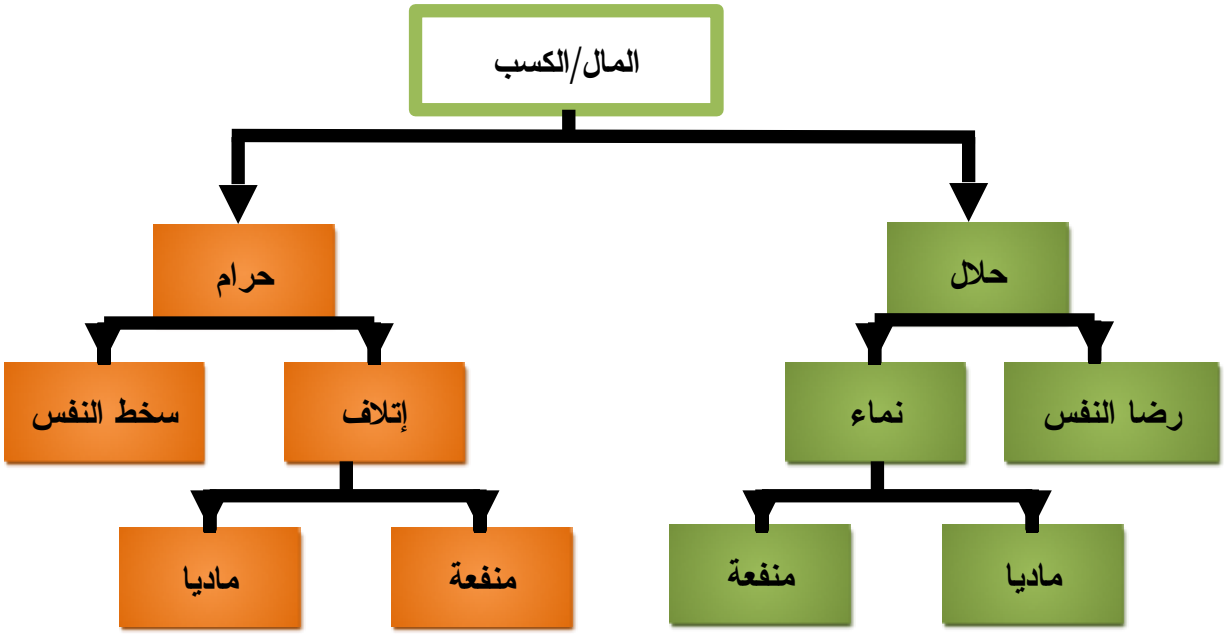

المصدر : من إعداد الباحثين

ضوابط الكسب الحلال

من بين ما يجب على الإنسان مراعاته لتجنب الكسب الحرام، ما يلي :

- ✓ الابتعاد عن الكسب الحرام والمهن المحرمة (ربا، رشوة مثلا) .
- ✓ الابتعاد عن كل ما يؤدي إلى أمر محرم (بيع العنب لعاصر الخمر مثلا) .
- ✓ الابتعاد عن الإعانة على كسب حرام (رشوة من أجل الحصول على إنجاز مشروع مثلا) .

مفهوم العملية البنكية الإسلامية في القانون الجزائري

تعد عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية، كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد[1] . ويجب على هذه العمليات أن تكون مطابقة للأحكام الموالية[2] :

- المادة ٦٦ : تتضمن العمليات المصرفية تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض، وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل.

1 - المادة رقم 02، نظام رقم 20-02 مؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة السابعة والخمسون، 24 مارس 2020، ص 33.

2 - المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل المتمم، ص 11.

- المادة ٦٧ : تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور، الأموال التي يتم تلقيها من الغير، لا سيما في شكل ودائع، مع حق استعمالها لحساب من تلقاها، بشرط إعادتها. غير أنه لا تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور في مفهوم هذا الأمر:
  - الأموال المتلقاة أو المتبقية في الحساب والعائدة لمساهمين يملكون على الأقل ٥٪ من رأس المال، لأعضاء مجلس الإدارة وللمديرين.
  - والأموال الناتجة عن قروض المساهمة.
- المادة ٦٨ : يشكل عملية قرض، في مفهوم هذا الأمر، كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان.

يعتبر بمثابة عمليات قرض، عمليات الإيجار المقرونة بحق خيار بالشراء، لا سيما عمليات القرض الإيجاري وتمارس صلاحيات المجلس إزاء العمليات المنصوص عليها في هذه المادة

- المادة ٦٩ : تعتبر وسائل دفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل.

منتجات الصيرفة الإسلامية التي أقرها بنك الجزائر : عندما تم اعتماد منتجات مالية إسلامية، حددها المشرع الجزائري، وبين نوعها وشروط اعتمادها، وهذا حتى لا يترك مجالا للتلاعب بالزبائن، أو حتى لا يترك لبسا لدى البنوك والمؤسسات المالية من جهة، ولدى المستهلك من جهة أخرى.

وتخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، المنتجات التالية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، والودائع في حساب الاستثمار. وقد أوضح المشرع الجزائري كل منتج يتعلق بالصيرفة الإسلامية.

شروط تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر : يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تحوز على وجه الخصوص، على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وأن تمتثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد وآجال إرسال التقارير التنظيمية[1].

1 - المادة رقم 03، نظام رقم 20-02 مؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة السابعة والخمسون، 24 مارس 2020، ص 33.

الشروط الخاصة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر : يجب أن تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية المذكورة سابقا إلى طلب ترخيص مسبق لدى بنك الجزائر[1] . كما يتعين على البنك أو المؤسسة المالية، قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر، أن يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، تُسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية[2] .

وعليه، يتعين على البنك أو المؤسسة المالية في إطار ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، والتي يجب أن تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، وتكمن مهامهم على وجه الخصوص وفي إطار مطابقة المنتجات للشريعة، في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية[3]، ومن ثم، يتعين على البنك أو المؤسسة المالية تقديم ملف لبنك الجزائر لطلب الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية .

أما فيما يخص البنوك والمؤسسات المالية الذين تحصلوا على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تُعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تُطبق عليهم . كما يجب على البنوك إعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار، حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم[4] .

كما تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية، وهذا ما لم ينص على خلاف ذلك[5]، في حين يتم إلغاء أحكام النظام رقم ١٨-٠٢ المؤرخ في ٢٦ صفر عام ١٤٤٠ الموافق ٤ نوفمبر ٢٠١٨ والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية[6] .

---

1 - المادة رقم 13، نظام رقم 20-02 مؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة السابعة والخمسون، 24 مارس 2020، ص 34.

2 - المادة رقم 14، نظام رقم 20-02 مؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة السابعة والخمسون، 24 مارس 2020، ص 34.

3 - المادة رقم 15، نظام رقم 20-02 مؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة السابعة والخمسون، 24 مارس 2020، ص 34.

4 - المادة رقم 19، نظام رقم 20-02 مؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة السابعة والخمسون، 24 مارس 2020، ص 34.

5 - المادة رقم 22، نظام رقم 20-02 مؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة السابعة والخمسون، 24 مارس 2020، ص 35.

6 - المادة رقم 23، نظام رقم 20-02 مؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة السابعة والخمسون، 24 مارس 2020، ص 35.

الشروط العامة للتعاملات المصرفية في الجزائر : تبعا للشروط المتعلقة باعتماد منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، فإن المصارف والمؤسسات المالية يجب عليها أيضا أن تحترم شروط عامة تحكم التعاملات المالية والمصرفية في الجزائر، على غرار قانون مكافحة تبييض وغسيل الأموال والجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب.

تسهم اللجنة المصرفية على أن تمتلك المصارف والمؤسسات المالية والمصالح المالية لبريد الجزائر سياسات وممارسات وتدابير مناسبة، لا سيما فيما يخص المعايير الصارمة المتعلقة بمعرفة الزبائن وعملياتهم، والكشف والمراقبة وكذا الأخطار بالشبهة ما يضمن مستوى عال من الأخلاقيات والاحترافية[1].

ويجب على المصارف والمؤسسات المالية والمصالح المالية لبريد الجزائر أن تتوفر على أنظمة مراقبة المعاملات، تسمح بالنسبة لجميع الحسابات، بإبراز النشاطات ذات طابع غير اعتيادي أو مشتبه فيها، تغطي أنواع العمليات التي يجب أن تكون محل اهتمام خاص، على الخصوص العمليات الآتية[2]:

- التي يبدو أنها تستند إلى مبرر اقتصادي أو تجاري ممكن إدراكه.
- التي تمثل حركات رؤوس الأموال بشكل مفرط بالمقارنة مع رصيد الحساب.
- التي تتعلق بمبالغ، لا سيما نقدية ليس لها علاقة مع العمليات العادية أو المحتملة للزبون.
- المعقدة بشكل غير عادي أو غير مبرر.
- التي لا يبدو أن لها هدفا شرعيا.
- التي تفوق، عند الاقتضاء، السقف المحدد بالتنظيم المعمول به.

ويجب على المصارف والمؤسسات المالية والمصالح المالية لبريد الجزائر، بالنسبة لهذه العمليات، الاستعلام حول مصدر الأموال ووجهتها وكذا محل العملية وهوية المتدخلين.

ويجب أن يحرر تقرير سري ويحتفظ به دون الإخلال بما يلي[3]:

- المادة ١٥ : اضطلاع الهيئة المتخصصة بتحليل ومعالجة المعلومات التي ترد إليها من قبل السلطات المؤهلة، وكذلك الإخطارات بالشبهة التي يخضع لها الأشخاص والهيئات المذكورة في المادة ١٩

1 - المادة 25 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 3 محرّم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011، ص 06.
2 - المادة 10 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 3 محرّم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011، ص 04.
3 - المواد 15 إلى 22، القانون رقم 05-01 المؤرخ في 6 فبراير سنة 2005 المعدل والمتمم، ص ص 8-11.

أدناه. وتكتسي المعلومات المبلغة إلى الهيئة المتخصصة طابعا سريا، ولا يجوز استعمالها لأغراض غير تلك المنصوص عليها في هذا القانون.

- المادة ١٦ : تسلم الهيئة المتخصصة وصل الإخطار بالشبهة وتقوم بجمع كل المعلومات والبيانات التي تسمح باكتشاف مصدر الأموال أو الطبيعة الحقيقية للعمليات موضوع الإخطار، وتقوم بإرسال الملف لوكيل الجمهورية المختص طبقا للقانون، في كل مرة يحتمل أن تكون الوقائع المصرح بها مرتبطة بجريمة تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب.
- المادة ١٧ : يمكن الهيئة المتخصصة أن تعترض بصفة تحفظية ولمدة أقصاها ٧٢ ساعة، على تنفيذ أية عملية بنكية لأي شخص طبيعي أو معنوي تقع عليه شبهات قوية لتبييض الأموال أو تمويل الإرهاب، ويسجل هذا الإجراء على الإشعار بوصل الإخطار بالشبهة.
- المادة ١٨ : لا يمكن الإبقاء على التدابير التحفظية التي تأمر بها الهيئة المتخصصة بعد انقضاء مدة ٧٢ ساعة إلا بقرار قضائي. ويمكن رئيس محكمة الجزائر، بناء على طلب الهيئة المتخصصة وبعد استطلاع رأي وكيل الجمهورية لدى محكمة الجزائر، أن يمدد الأجل المحدد في الفقرة أعلاه، أو يأمر بالحراسة القضائية المؤقتة على الأموال والحسابات والسندات موضوع الإخطار. كما يمكن وكيل الجمهورية لدى محكمة الجزائر تقديم عريضة لنفس الغرض. وينفرد الأمر الذي يستجيب لهذا الطلب، بناء على النسخة الأصلية، قبل تبليغ الطرف المعني بالعملية. وإذا لم يتضمن الإشعار باستلام وصل الإخطار بالشبهة التدابير التحفظية المنصوص عليها أعلاه، أو لم يبلغ أي قرار صادر عن رئيس محكمة الجزائر أو قاضي التحقيق الجاري أمامه التحقيق عند الاقتضاء، للأشخاص والهيئات المذكورة في المادتين ١٩ و٢١ أدناه من هذا القانون في أجل أقصاه ٧٢ ساعة، فإنه يمكنهم تنفيذ العملية موضوع الإخطار.
- المادة ١٩ : يخضع لواجب الإخطار بالشبهة: البنوك والمؤسسات المالية والمصالح المالية لبريد الجزائر والمؤسسات المالية المشابهة الأخرى وشركات التأمين ومكاتب الصرف والتعاضديات والرهانات والألعاب والكازينوهات. وكل شخص طبيعي أو معنوي يقوم في إطار مهنته بالاستشارة و/أو بإجراء عمليات إيداع أو مبادلات أو توظيفات أو تحويلات أو أية حركة لرؤوس الأموال، لا سيما على مستوى المهن الحرة المنظمة وخصوصا مهن المحامين والموثقين ومحافظي البيع بالمزايدة وخبراء

المحاسبة ومحافظي الحسابات والسماسرة والوكلاء الجمركيين وأعوان الصرف والوسطاء في عمليات البورصة والأعوان العقاريين ومؤسسات الفوترة وكذا تجار الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة والأشياء الأثرية والتحف الفنية.

- المادة ٢٠ : يتعين على كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المذكورين في المادة ١٩ أعلاه، إبلاغ الهيئة المتخصصة بكل عملية تتعلق بأموال تشتبه أنها متحصلة من جناية أو جنحة لا سيما الجريمة المنظمة أو المتاجرة بالمخدرات والمؤثرات العقلية أو يبدو أنها موجهة لتمويل الإرهاب. ويتعين القيام بهذا الإخطار بمجرد وجود الشبهة حتى ولو تعذر تأجيل تنفيذ تلك العمليات أو بعد إنجازها. ويجب إبلاغ كل معلومات ترمي إلى تأكيد الشبهة أو نفيها دون تأخير إلى الهيئة المتخصصة. ويحدد شكل الإخطار بالشبهة ونموذجه ومحتواه ووصل استلامه عن طريق التنظيم بناء على اقتراح من الهيئة المتخصصة. وهذا دون الإخلال بأحكام المادة ٣٢ من قانون الإجراءات الجزائية.
- المادة ٢١ : ترسل مصالح الضرائب والجمارك بصفة عاجلة تقريرا سريا إلى الهيئة المتخصصة فور اكتشافها، خلال قيامها بمهامها الخاصة بالتحقيق والمراقبة، وجود أموال أو عمليات يشتبه أنها متحصلة من جناية أو جنحة. لا سيما الجريمة المنظمة أو المتاجرة بالمخدرات أو المؤثرات العقلية أو يبدو أنها موجهة لتمويل الإرهاب. وتحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.
- المادة ٢٢ : لا يمكن الاعتذار بالسر المهني أو السر البنكي في مواجهة الهيئة المتخصصة.

وفي حالة التقصير، يمكن أن تفتح اللجنة المصرفية إجراءات تأديبية ضد المصارف والمؤسسات المالية، وأن تفتح السلطة المختصة إجراءات تأديبية فيما يخص مكاتب الصرف والمصالح المالية لبريد الجزائر.

والإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشبّاك الصيرفة الإسلامية، عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية، طبقا لأحكام المادتين ١٧ و١٨ أدناه.

استقلالية شباك الصيرفة الإسلامية وأحكام الودائع: لقد ركز المشرع الجزائري على ضرورة استقلالية شباك الصيرفة الإسلامية إداريا وماليا عن البنك أو المؤسسة المالية. كما تطرق إلى أحكام وشروط استثنائية لبعض المنتجات، كحسابات وودائع الاستثمار.

استقلالية شباك الصيرفة الإسلامية: عرف المشرع الجزائري "شبّاك الصيرفة الإسلامية" بأنه[1]:

- هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مُكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية.
- يكون "شباك الصيرفة الإسلامية" مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية.
- إلزامية الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية.
- ويجب أن يسمح هذا الفصل، على وجه الخصوص، بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا لنشاط "شباك الصيرفة الإسلامية".
- ويجب أن تكون حسابات زبائن "شباك الصيرفة الإسلامية" مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن.
- تضمن استقلالية "شباك الصيرفة الإسلامية" من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصَّصين حصريا لذلك، بما في ذلك على مستوى شبكة البنك أو المؤسسة المالية[2].

شروط تخص الودائع: باستثناء الودائع في حسابات الاستثمار، التي تخضع لموافقة مكتوبة من طرف الزبون الذي يُجيز لبنكه أن يستثمر ودائعه في محفظة مشاريع، وفي عمليات الصيرفة الإسلامية، تخضع ودائع الأموال المتلقاة من طرف "شباك الصيرفة الإسلامية" لأحكام المواد ٦٦ إلى ٦٩ المذكورة في الأمر رقم ٠٣-١١/٢٠٠٣[3].

يحق لصاحب حساب ودائع الاستثمار الحصول على حصة من الأرباح الناجمة عن "شباك الصيرفة الإسلامية"، ويَتحمَّل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها "شباك الصيرفة الإسلامية" في التمويلات التي يقوم بها[4].

1 - المادة رقم 17، نظام رقم 20-02 مؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة السابعة والخمسون، 24 مارس 2020، ص 34.

2 - المادة رقم 18، نظام رقم 20-02 مؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة السابعة والخمسون، 24 مارس 2020، ص 34.

3 - المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل المتمم، ص 11.

4 - المادة رقم 20، نظام رقم 20-02 مؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة السابعة والخمسون، 24 مارس 2020، ص 34-35.

كما تخضع الودائع والمبالغ الأخرى المماثلة للودائع القابلة للاسترداد والمجمّعة من طرف "شبابيك الصيرفة الإسلامية" للبنوك لأحكام النظام رقم ٢٠-٠٣ / ٢٠٢٠ الذي ينظم الودائع المصرفية، وتخضع الودائع في حسابات الاستثمار إلى تنظيم خاص[1].

الخاتمة: أدى التطور الكبير الذي شهدته الصيرفة الإسلامية خلال نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة إضافة للأثر الإيجابي الذي أعطته هذه الصيرفة خلال الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠١٧، والذي كان سببه ارتكازها على المبادئ الأخلاقية، الشفافية والمنفعة المتبادلة، إلى فتح نوافذ إسلامية في العديد من البنوك التقليدية في الدول الإسلامية وغير الإسلامية، وإنشاء فروع متخصصة.

والجزائر، كدولة إسلامية، ورغم تأخرها الكبير في مجال الصيرفة الإسلامية، إلا أنها تداركت هذا التأخر وقامت بتجديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وضبط المنتجات المالية الإسلامية، وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وذلك من خلال النظام رقم ٢٠-٠٢، والذي يعتبر قفزة نوعية وخطوة كبيرة أولى في مجال الصيرفة الإسلامية وما يتعلق بها من تنظيم للعمليات وتحديد المنتجات وتعيين المسؤوليات. ورغم ذلك، فإنه يجب على الجزائر المضي قدما في التأطير القانوني للمالية الإسلامية، من خلال إدراج منتجات مالية إسلامية جديدة تتواءم وطبيعة الفرد الجزائري، وتطلعاته.

1 - المادة رقم 21، نظام رقم 20-02 مؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة السابعة والخمسون، 24 مارس 2020، ص 35.

بازل وتداعيات فيروس كورونا على المصارف الإسلامية

نجلاء عبد المنعم

أصدر اتحاد المصارف العربية دراسة حول الإجراءات الدولية التي تم اتخاذها لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا بجانب توصيات للبنوك العربية ومقترحات للبنوك المركزية للتغلب على هذه الأزمة.

قال الاتحاد إن تداعيات جائحة كورونا لا تزال تعصف بالاقتصادات حول العالم، ومنها بالطبع الاقتصادات العربية، وتأثر قطاع الشركات بشكل كبير، بسبب المستوى الكبير من الترابط العالمي في عمليات التصنيع والتوزيع في جميع أنحاء العالم.

وفي حالة الدول العربية، فإن معظم الدائنين الرئيسيين للشركات هم المصارف، والذين يتعينّ عليهم بناء مخصصات ومخصصات خسائر القروض، وبالتالي قد يعانون من تدهور في كفاية رأس المال.

ورجح الاتحاد أن نقص السيولة لدى العملاء سوف يؤدي إلى تراجع كبير في التدفقات النقدية للمصارف، وهو ما نشهده بالفعل في معظم الدول العربية حيث منحت تلك المصارف عملاءها حرية التوقف عن سداد قروضها المستحقة، وقد يؤدي هذا الأمر إلى مواجهة القطاع المصرفي تحديات جدّية تتمثل بموجة غير مسبوقة من العملاء المتعثرين، وزيادة في مخصصات خسائر القروض، وبالتالي تراجع في معدلات الربحية.

ومن أهم السياسات التي تستخدمها البنوك المركزية والمنظمات المالية العالمية للحد من الكارثة الاقتصادية التي سببها فيروس كورونا، مشيراً إلى أن تعديلات الفوائد تعد من بين الأدوات الأكثر شيوعًا المتاحة للبنوك المركزية، حيث إن خفض تكلفة الاقتراض للمستهلكين غالبًا ما يُترجم زيادة في الإنفاق.

وأشار تقرير الاتحاد إلى أنه وفي حين كان مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي قد ألمح سابقًا إلى إبقاء أسعار الفائدة مستقرة خلال عام ٢٠٢٠، إلا أن المخاطر المتزايدة دفعته إلى خفض الفوائد، وهو الخفض الأول الذي قام به منذ الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، كما تبعه بنك كندا المركزي بتخفيضه للفائدة بمقدار ٥٠ نقطة، ليكون البنك المركزي الثاني ضمن مجموعة السبع G7 الذي يقوم بهذا الإجراء.

إجراءات لجنة بازل

أعلنت لجنة بازل عن سلسلة من الإجراءات لتخفيف تداعيات الجائحة على المصارف، شملت بشكل أساسي تأجيل تاريخ تنفيذ معايير بازل ٣، وخاصة بالنسبة لمتطلبات رأس المال، لمدة عام حتى ١ يناير ٢٠٢٣، كما منحت اللجنة المصارف تمديداً مماثلاً لاعتماد الإطار الجديد لمخاطر السوق، ومتطلبات الافصاح ضمن الدعامة الثالثة، أما بالنسبة لتطبيق إطار متطلبات المصارف الدولية المهمة نظامياً، فقد تم تأجيل تطبيقه حتى عام ٢٠٢٢.

من المتوقع أن يمنح قرار اللجنة بتأجيل تنفيذ قواعد بازل الجديدة المصارف والجهات الرقابية مساحة كافية للاستجابة للأزمة الناجمة عن فيروس كورونا، الأمر الذي سوف يخفف من قيود رأس المال الإجراءات العالمية للحد من تداعيات جائحة كورونا

الإجراءات الدولية لمواجهة تداعيات انتشار جائحة كورونا

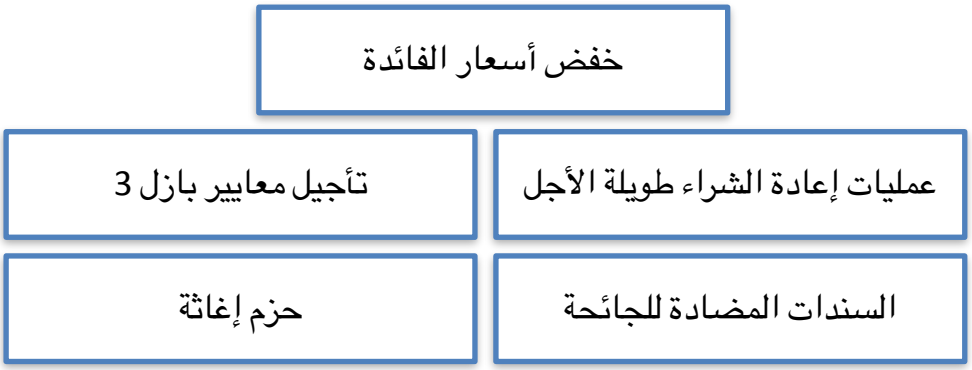

وقد وضعت لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف، تدابير إضافية للتخفيف من أثر فيروس كورونا في النظام المصرفي العالمي، وهو ثاني تعديل تأخذه اللجنة التابعة لمصرف التسويات الدولية منذ ٣٠ مارس الماضي.

وتدعم التدابير الجديدة تقديم المصارف قروضا للاقتصاد الحقيقي وتوفر قدرة تشغيلية إضافية للمصارف والمشرفين للاستجابة للأولويات الفورية للاستقرار المالي، وهي تكمل التدابير السابقة التي نشرتها هيئة الرقابة التابعة للجنة، ومجموعة محافظي المصارف المركزية.

وكانت الحكومات قد اتخذت عدة تدابير دعم استثنائية للتخفيف من الأثر المالي والاقتصادي لفيروس كورونا، بما في ذلك حزمة من برامج الضمانات الحكومية للقروض المصرفية، علاوة على ذلك، أدخلت الحكومات، وفي بعض الحالات المصارف، وقفا فوريا للدفع. وتهدف هذه التدابير إلى ضمان أن تواصل

المصارف إقراض الأسر المعيشية والأعمال التجارية والتخفيف من الآثار السلبية للفيروس في الاقتصاد.

نشرت اللجنة "توضيحات تقنية" لضمان أن تعكس المصارف أثر هذه التدابير في الحد من المخاطر عند حساب احتياجاتها من رأس المال التنظيمي، تتعلق وثيقة التوجيهات التقنية بالتدابير الاستثنائية التي اتخذتها الحكومات والمصارف للتخفيف من أثر وباء كورونا، وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

وقررت اللجنة تأكيد أهمية الأطر المحاسبية المتوقعة للخسائر الائتمانية كمقياس استشرافي للخسائر الائتمانية، وتتوقع أن تواصل المصارف تطبيق الأطر ذات الصلة لأغراض المحاسبة. وتشارك اللجنة بنشاط في مناقشات مع المجالس الدولية لوضع المعايير للمحاسبة ومراجعة الحسابات، وشركات مراجعة الحسابات، ومنظمي الأسواق بشأن أثر فيروس كورونا في هذه الأطر.

وقد لاحظت اللجنة أن أطر توقعات الخسائر الائتمانية ليست مصممة بحيث تطبق على نحو آلي تلقائي، مؤكدة أنه ينبغي للمصارف أن تستخدم المرونة الكامنة في هذه الأطر لمراعاة الأثر المخفف لتدابير الدعم الاستثنائية المتصلة بوباء كورونا.

إضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة على تعديل ترتيباتها الانتقالية للخسائر الائتمانية المتوقعة في إطار النظام المحاسبي. توفر التعديلات مرونة أكبر في تقرير إذا ما كان ينبغي التدرج في أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة على رأس المال التنظيمي وكيفية ذلك، واتفقت اللجنة والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية على تأجيل مرحلتي التنفيذ النهائيتين لإطار متطلبات هامش خسائر الاعتمادات لمدة عام واحد من ١ سبتمبر ٢٠٢١ إلى الشهر ذاته ٢٠٢٢.

وستجري اللجنة عملية التقييم السنوي للمصارف العالمية ذات الأهمية النظامية لعام ٢٠٢٠ كما كان مقررا، استنادا إلى بيانات نهاية عام ٢٠١٩. وقررت اللجنة أيضا تأجيل تنفيذ الإطار المنقح للمجموعة المالية لمدة عام واحد، من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢، وستوفر هذه التعديلات قدرة تشغيلية إضافية للمصارف والمشرفين في المرحلة الراهنة.

وستواصل اللجنة جهودها في رصد آثار فيروس كورونا المترتبة على المصارف، وتنسيق استجابتها بنشاط مع مجلس الاستقرار المالي وغيره من هيئات وضع المعايير، وقالت "إنه ينبغي للمصارف والمشرفين أن يظلوا يقظين في ضوء الطبيعة السريعة لتطور وباء كورونا، لضمان أن يظل النظام المصرفي العالمي قادرا على الصمود ماليا وتشغيليا".

وقررت اللجنة أيضا بأنه ينبغي للمصارف أن تستخدم الموارد الرأسمالية لدعم الاقتصاد الحقيقي واستيعاب الخسائر، وقالت "إنها تواصل تقييم آثار الوباء بالتنسيق مع "مجلس الاستقرار المالي"، وهو إحدى الجهات الفاعلة الرئيسة الأخرى في الإصلاح المصرفي كان قد أنشئ في اجتماع مجموعة العشرين في لندن في أبريل ٢٠٠٩، خلفا لـ"منتدى الاستقرار المالي" الذي أنشئ عام ١٩٩٩ بمبادرة من مجموعة السبع.

ولجنة بازل هي واضع المعايير العالمية الرئيسة للتنظيم التحوطي للمصارف وتوفر منتدى للتعاون في المسائل الاشرافية المصرفية، وتتمثل ولايتها في تعزيز و تنظيم المصارف والإشراف عليها وممارساتها في جميع أنحاء العالم، بهدف تعزيز الاستقرار المالي. تقدم اللجنة تقاريرها لمجموعة محافظي البنوك المركزية ورؤساء الإشراف، وتسعى إلى الحصول على موافقتها على القرارات الرئيسة، ولا تملك اللجنة أي سلطة رسمية فوق السلطات الوطنية، ولا تتمتع قراراتها بقوة قانونية، بل إن اللجنة تعتمد على التزامات أعضائها بتحقيق قراراتها. ويرأس لجنة بازل بابلو هيرنانديز دي كوس؛ محافظ مصرف إسبانيا.

انعكاسات بازل ٣ على النظام المصرفي الإسلامي

إن مشكلة المصارف الإسلامية مع معايير بازل ٣ لا تتعلق بالأخطار لأن هذه المصارف لا تغامر كالمصارف التقليدية ولا تبيع ما لا تملك لأن الشريعة الإسلامية لا تسمح بذلك، قد تكمن المشكلة في إدارة السيولة التي توصي بها معايير بازل الجديدة التي قد تتلاءم مع المصارف التقليدية أكثر، فالمصارف الإسلامية تملك أصولا سائلة يمكن أن تغطى بها النسبة المطلوبة كالصكوك الإسلامية مثلا، وستدفع متطلبات مقررات بازل ٣ البنوك الإسلامية إلى بذل جهود إضافية للالتزام بها، ومنه تحسين الجوانب الفنية وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر. حيث يرى بعض المحللين الاقتصاديين عدم قدرة وتلاؤم إدارة السيولة للبنوك الإسلامية مع المعايير التي توصي بها لجنة بازل، نظرا لمحدودية الاستثمارات قصيرة الأجل، بالإضافة لعدم وجود سوق مالية إسلامية متقدمة وبالتالي سيؤثر على قدرتها بالوفاء بهذه المتطلبات. بينما يرى فريق آخر من المحللين الاقتصاديين أن المصارف الإسلامية قادرة على الالتزام بمعايير لجنة بازل، بل إن البنوك الإسلامية ستستفيد كثيراً من هذه الإجراءات الاحترازية الجديدة لأنها أثبتت أنها يمكن أن تطبقها بكل سهولة، وأن هذه الإجراءات لا تعيق تمام أي وجه من أوجه التعامل البنكي الإسلامي نظراً لأنها تمتلك فائض سيولة مرتفعة.

كيفية المحافظة على سلامة النظام المصرفي الإسلامي في غمار أزمة جائحة كورونا

نواجه في الوقت الراهن اضطرابات اقتصادية أشد حدة مما شهدناه أثناء الأزمة المالية العالمية. فقد أحدثت جائحة كورونا صدمة ذات طابع مختلف، وتتزايد حاليًا الضغوط على النظام المصرفي الإسلامي وأصبح الأمر صعب للغاية، ولذا كان لازما على صناع السياسات الاقتصادية في العالم الإسلامي أن يجتمعوا لتنسيق جهودهم ووضع إطار تنظيمي مطور للقطاع المصرفي.

وقد عقد المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، المظلة الرسمية للمؤسسات المالية الإسلامية، ونظم هذا الاجتماع افتراضيا نظرًا للإجراءات الاحترازية في الوقت الراهن. وقد أعرب الشيخ صالح كامل رئيس مجلس الإدارة، مخاوفه حول انتشار وباء كورونا وأثره على الاقتصاد والصناعة المالية الإسلامية، وقد تمت الإشارة إلى التحديات والحلول المناسبة التي تمكن البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من تطبيقها بالتعاون مع الحكومات والسلطات الرقابية في بلدانهم؛ للحد من مخاطر الوباء على الاقتصاد والقطاع المالي الإسلامي، بحيث تمثل هذه الظروف الصعبة فرصة للمؤسسات المالية الإسلامية لتميز، وإعادة التفكير في نماذج أعمالها وإظهار القيمة لعملائها ومجتمعاتها. والعمل على فتح خطوط سيولة جديدة، وضمان استمرار الاطمئنان والثقة في النظام المصرفي الإسلامي.

اقتراحات لدعم وتقوية النظام المصرفي الإسلامي

على غرار خبراء الصحة، يتحرك المراقبون المصريون حاليًا لمواجهة هذه الأزمة، فلابد أن يحشد هؤلاء المراقبون والخبراء ما لديهم من أدوات في مجموعة قواعدهم المخصصة للاستجابة للكوارث الطبيعية، وأحداث المخاطر التشغيلية، ونوبات الضغوط المصرفية، ومواجهة الأزمات، فإن هناك بعض التوجيهات للمسار المستقبلة:

- **عدم تغيير القواعد**: فإن تغيير القواعد في الأزمات يسبب الارتباك.
- **عدم إخفاء الخسائر**: على البنوك وحاملي الأسهم تحمل الخسائر والشفافية تساعد جميع الأطراف على التعافي بسرعة.

- **المعالجة التنظيمية لتدابير الدعم**: للمساعدة في زيادة الشفافية يتعين تقديم إيضاحات مسبقة حول كيفية قيام البنوك الإسلامية بمعالجة التدابير، وضمانات الائتمان، واعفاءات السداد المؤقتة، و إعانات الدعم – على نحو لا يتجاوز أي توجيهات حالية في إطار اتفاقية بازل.
- **تعزيز التواصل وتشجيع الحوار المستمر بين المراقبين والبنوك الإسلامية.**

ويجب على المصارف الإسلامية أن تأخذ في الحسبان إمكانية تحقق سيناريوهات أكثر سلبية، وفي ظل الظروف الأكثر تأزما سيتعين علينا إعادة النظر بدرجة كبيرة فيما لدينا من قواعد لمواجهة الأزمات، فقد يتعين إعادة هيكلة بعض النظم المصرفية بما يواكب التطورات الراهنة. وأن تحقق تغيرات أساسية في نماذج أعمالها وتسعير منتجاتها.

باب الهندسة المالية

حقيقة التورق البنكي المنظم الذي تجريه البنوك الإسلامية في ظل تواطؤ هيئات الرقابة الشرعية

د. فؤاد بن حدو

دكتوراه في إدارة الأعمال والمالية - المركز الجامعي الشهيد أحمد زبانة - غليزان- الجزائر

يعد التورق البنكي المنظم من بين المنتجات التي تقدمها البنوك الإسلامية لزبائنها لغرض التسهيل لهم الحصول على سيولة نقدية. لكن هذه العملية لقيت سخطًا كبيرًا ورفضًا من قبل العلماء المعاصرين والمختصين في الصيرفة وعدوها من قبيل العينة لكون أن البنك يتحايل في هذه الصيغة بتوكيله من قبل الزبون لإعادة بيعها لنفسه دون أن تتحرك السلعة من مكانها وبهذا فانه يعتبر بيع صوري لا حقيقي.

بناء على ما تم ذكره تطرح الإشكالية على النحو التالي: "**ما حقيقة التورق البنكي المنظم الذي تجريه البنوك الإسلامية في ظل تواطؤ هيئات الرقابة الشرعية؟**". وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث على النحو الآتي: مفهوم التورق وضوابطه، وضوابط التورق وأنواعه، والتورق البنكي المنظم، حكمه، وبدائله الشرعية.

مفهوم التورق وضوابطه

التورق لغةً: هي الدراهم المضروبة، وكذا المال من الدراهم[1]؛ ففي القرآن الكريم ورد لفظ الورق في قوله تعالى: **فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ**[2]؛ أي بدراهمكم. أما في السنة النبوية ففي حديث أبي الدرداء – رضي الله عنه – أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: أَلاَ أُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرِ أَعْمَالِكُمْ وَأَزْكَاهَا عِنْدَ مَلِيكِكُمْ، وَأَرْفَعِهَا فِي دَرَجَاتِكُمْ وَخَيْرٍ لَكُمْ مِنْ إِنْفَاقِ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ وَخَيْرٍ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَلْقَوْا عَدُوَّكُمْ فَتَضْرِبُوا أَعْنَاقَهُمْ وَيَضْرِبُوا أَعْنَاقَكُمْ، ذِكْرُ اللَّهِ[3].

---

[1] الفيروز آبادي،" **القاموس المحيط**"، فصل الواو، ورق، مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م، ص٩٢٨، عبد القادر الرازي،" **مختار الصحاح**"، حرف الواو، دار الحديث للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص٣٨٥، الفيومي المقري، " **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**"، حرف الواو، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى،٢٠١٣م، ص٤١١.

[2] سورة الكهف، الآية ١٩.

[3] أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي "**جامع الترمذي**"، كتاب الدعوات، ما جاء في فضل الذكر، رقم الحديث ٣٣٧٧، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الرياض، دت، ص٥٣٤-٥٣٥.

أما **التورق اصطلاحًا**: فالتورق لدى الفقهاء: هو شراء سلعة بالأجل لبيعها لآخر نقداً للحصول على النقد. وذلك بأن يشتري سلعة بالنسيئة، ثم يبعها لآخر(غير بائع الأول) نقداً، ويكون البيع في الغالب بأقل مما اشتراها به[1]. وعند المعاصرين: هو قيام زبون يطلب سيولة بتوكيل البنك في بيع سلعة له في السوق الحاضر بعد أن اشتراها منه بثمن آجل[2].

وعليه فان **التورق** يمكن ضبطه في التعريف التالي على أنه: "أن يشتري أحدهم سلعة بثمن مؤجل، ثم بيعها نقداً بثمن أقل، ليحصل على النقد، فإن باعها إلى البائع نفسه فهي العينة، وإن باعها إلى غيره فهو التورق".

الفرق بين التورق والعينة: التورق هو شراء سلعة بثمن آجل مساومة أو مرابحة ثم بيعها إلى غير من اشتريت منه للحصول على النقد بثمن حال. أما العينة فهي شراء سلعة بثمن آجل وبيعها إلى من اشتريت منه بثمن حال أقل[3]. وهي العينة أخية الربا. فعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُمْ الْجِهَادَ، سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلاً لاَ يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ[4].

حكمه الشرعي: ذهب جمهور الفقهاء إلى إباحة التورق[5]. وهذا ما أكده المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته الخامسة عشرة، والمنعقدة بمكة المكرمة في الفترة ١١–١٢ رجب ١٤١٩ هـ/ الموافق لـ ٣١ أكتوبر ١٩٨٨م، والذي جاء في قراره ما يلي[6]:

---

[1] علي محي الدين القره داغي،" **التورق المصرفي بين التورق المنضبط والتورق المنظم- دراسة فقهية مقارنة**"، دار البشائر الإسلامية للطبعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ص١٤.

[2] عبد الرحمن يسرى" **التورق، مفهومه وممارساته والآثار الاقتصادية المترتبة على ترويجيه من خلال بنوك إسلامية**"، مجلة الفقه الإسلامي الدولي، الدورة رقم ١٩، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ص٢.

[3] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، " **المعايير الشرعية ١-٤٨**"، المعيار الشرعي رقم (٣٠) التورق، المنامة- البحرين، طبعة ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م، ص ٤٩٤.

[4] أبي داود سليمان بن الأشعث السجيستاني"**سنن أبي داود**"، أبواب الإجارة، باب في النهي عن العينة، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الرياض، دت، دط. حديث رقم: ٣٤٦٢، ص٣٨٦.

[5] علي محي الدين القره داغي،" **التورق المصرفي بين التورق المنضبط والتورق المنظم- دراسة فقهية مقارنة**"، مرجع سابق، ص٢٦.
أحمد محمد لطفي،" **التورق وتطبيقاته في المصارف الإسلامية**"، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة الأولى، ٢٠١٣م، ص٥١، علي محي الدين القره داغي،" **التورق المصرفي بين التورق المنضبط والتورق المنظم- دراسة فقهية مقارنة**"، مرجع سابق، ص ٥٠-٥١.

[6] سورة البقرة، الآية ٢٧٤.

١. إن بيع التورق هو شراء سلعة في حوزة البائع وملكه بثمن مؤجل ثم بيعها المشتري بنقد لغير البائع، للحصول على النقد " الورق" .

٢. إن بيع التورق هذا جائز شرعًا، وقال به جمهور العلماء، لان الأصل في البيوع الإباحة لقوله تعالى: وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا[1]، ولم يظهر في هذا البيع ربا، لا قصدًا ولا صورة، ولان الحاجة داعية إلى ذلك لقضاء دين أو زواج أو غيرهما.

٣. جواز هذا البيع مشروط بأن لا يبيع المشتري السلعة بثمن أقل مما اشتراها به على بائعها الأول، لا مباشرة، ولا بالوساطة، فإن فعل فقد وقعا في بيع العقد المحرم شرعًا، لاشتماله على صيغة الربا، فصار عقدًا محرمًا.

ضوابط التورق وأنواعه

ضوابط صحة علمية التورق:

١. استيفاء المتطلبات الشرعية لعقد شراء السلعة بالثمن الآجل، مساومة أو مرابحة والتأكد من وجود السلعة، وتملك البائع لها قبل بيعها. وفي حال وجود وعد ملزم فانه يجب أن يكون من طرف واحد، وأن لا يكون المبيع من الذهب أو الفضة أو العملات بأنواعها؛

٢. وجوب تعين السلعة تعينًا يميزها عن موجودات البائع الأخرى، وذلك إما بحيازتها أو بيان أرقام وثائق تعيينها مثل أرقام شهادات تخزينها؛

٣. تزويد الزبون ببيانات السلعة بالوصف أو الأنموذج، وكميتها ومكان وجودها، ليكون شراؤها للسلعة حقيقيًا وليس صوريًا؛

٤. قبض السلعة حقيقة أو حكمًا بالتمكن فعلاً من القبض الحقيقي، وانتفاء أي قيد أو إجراء يحول دون قبضها؛

٥. وجوب أن يكون بين السلعة محل التورق إلى غير البائع الذي اشتريت منه بالأجل طرف ثالث، لتجنب العينة المحرمة، وأن لا ترجع إلى البائع بشرط أو مواطأة أو عرف؛

[1] سورة البقرة، الآية ٢٧٥.

٦. عدم الربط بين عقد شراء السلعة بالأجل وعقد بيعها بثمن حال، بطريقة تسلب الزبون حقه في قبض السلعة، سواء كان الربط بالنص في المستندات، أم بالعرف، أم بتصميم الإجراءات؛

٧. عدم توكيل الزبون للبنك أو وكيلها في بيع السلعة التي اشتراها منها وعدم توكل البنك عن الزبون في بيعها، إذا كان هذا التوكيل أو التوكل مشروطًا صراحة أو ضمنًا بحكم العرف والعادة المتبعة؛

٨. إذا كان النظام لا يسمح للزبون ببيع السلعة بنفسه إلا بواسطة البنك نفسه فلا مانع من التوكيل للبنك على أن يكون في هذه الحالة بعد قبضه السلعة حقيقة أو حكمًا؛

٩. أن لا يجري البنك للزبون توكيلاً لطرف آخر يبيع له السلعة التي اشتراها من البنك؛

١٠. أن لا يبيع الزبون السلعة إلا بنفسه أو عن طريق وكيل غير البنك مع مراعاة بقية البنود؛

١١. على البنك تزويد الزبون بالبيانات اللازمة لبيعه السلعة بنفسه من البنك أو عن طريق وكيل يختاره[1].

الضوابط الخاصة بالتورق البنك لنفسه:

١. التورق ليس صيغة من صيغ الاستثمار أو التمويل الأساسية، ولذا على البنك أن يقدم على التورق لتوفير السيولة لعملياته بدلاً من بذل الجهد لتلقي الأموال عن طريق المضاربة أو الوكالة بالاستثمار أو إصدار الصكوك الاستثمارية أو الصناديق الاستثمارية أو غيرها، وينبغي حصر استخدامها له لتفادي العجز أو النقص في السيولة لتلبية الحاجة وتجنب خسارة زبائنها وتعثر عملياتها.

٢. تجنب البنوك التوكيل عند بيع السلعة محل التورق ولو كان التوكيل لغير من باع إليها السلعة والقيام بذلك من خلال أجهزتها الذاتية، ولا مانع من الاستفادة من خدمات السماسرة[2].

المتورق:

١. يمكن أن يكون المتورق هو الزبون، وذلك بشرائه للسلعة (محل التورق) من البنك ثم بيعها لغيرها لتحصيل السيولة، ويمكن أن يكون المتورق هو البنك، وذلك بشرائها السلعة(محل التورق) من الزبون أو من مؤسسة أخرى، وبيعها لطرف ثالث لتحصيل السيولة.

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، " **المعايير الشرعية ١-٤٨**"، مرجع سابق، ص ٤٩٤-٤٩٥.
[2] نفس المرجع، ص ٤٩٥.

٢. على البنك عدم إجراء التورق للبنوك التجارية (الربوية)، إذا تبين للبنك أن استخدام السيولة سيكون في الإقراض بفائدة، وليس للدخول في عمليات مقبولة شرعًا[1].

الشكل البياني: عملية التورق

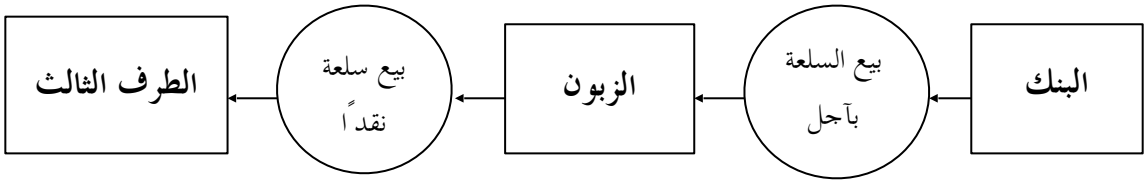

المصدر: من إعداد الباحث

أنواع التورق البنكي:

– **التورق الفردي (المنضبط أو البسيط)**: أن التورق الفردي مشروع لدى الجمهور الفقهاء. وهو يتكون من عقدين منفصلين:

أولهما: شراء المتورق (الذي يريد السيولة) السلعة أو العقار في صفقة تتوافر فيها أركان البيع وشروطه، فهذا لا خلاف في جوازه.

ثانيهما: قيام المتورق ببيع ما اشتراه إلى شخص آخر (غير البائع) آجلا أم عاجلاً، بأقل أو أكثر من الثمن الذي اشتراه به[2].

– **التورق البنكي غير المنظم (المنضبط)**:

1. **تعريفه**: التورق البنكي غير المنظم يتكون من ثلاثة عقود، وذلك لان البنك الإسلامي لا يملك السلعة في البداية، ثم يقوم بشرائها قبل البيع.
   - **العقد الأول**: شراء البنك سلعة حقيقية موجودة بعد الأمر بالشراء والوعد به من قبل الزبون.
   - **العقد الثاني**: بيع البنك السلع – بعد قبضها – إلى الزبون عن طريق المرابحة للأمر بالشراء، أو المساومة، وقيامه بتسليم المبيع إلى الزبون الآمر.

[1] نفس المرجع، ص ٤٩٤.
[2] علي محي الدين القره داغي،" **التورق المصرفي بين التورق المنضبط والتورق المنظم- دراسة فقهية مقارنة**"، مرجع سابق، ص٢٤٣.

- **العقد الثالث**: بيع الزبون السلعة لطرف ثالث غير البنك والبائع الأول، فهذا النوع مثل النوع الأول ما عدا وجود عقد آخر، وهو العقد الأول، وهذا ليس بمؤثر؛ لأنه في السابق أيضا كان المتوقع أن البائع للمتورق هو أيضًا اشترى السلعة من طرف آخر.

فبالتالي يدخل هذا التورق في التورق الفردي أو التورق المنضبط حسب تسميتها، بل إن هذه الصفقة بالنسبة للبنك مرابحة للآمر بالشراء، وليس له علاقة بنيته سواءً ظهرت أو لم تظهر[1].

مثال تطبيقي: طلب زبون من بنك إسلامي أن يشتري له قطع غيار أصلية من مصنع السيارات، وكان غرض الزبون من هذه العملية هو التورق (أي الحصول على سيولة)، فقام البنك باقتناء تلك قطع الغيار بقيمة: ١٠٠٠٠٠ دج، وبيعها على الآجل للزبون بهامش ربح يقدر بـ ٥٪، والزبون قام بدوره ببيعها نقداً لطرف آخر بقيمة: ٩٥٠٠٠ دج.

المطلوب: احسب ربح البنك من عملية التورق الفردي؟

الحل:

ربح البنك = سعر البيع – سعر الشراء = ١٠٠٠٠٠ + (١٠٠٠٠٠ X ٥٪) – ١٠٠٠٠٠ = ٥٠٠٠ د.ج

ثالثًا– التورق البنكي المنظم: وهو الذي سنفصل فيه جيدا في المبحث التالي.

التورق البنكي المنظم، حكمه، وبدائله الشرعية

تعريفه: هو أن يشتري الزبون السلعة من البنك ويوكل البنك في نفس الوقت ببيعها، أي لا يقوم الزبون ببيعها بنفسه وإنما يبيعها البنك نيابة عنه. وليس للزبون إلا خيار واحد، هو توكيل البنك في البيع. ولا يستطيع الزبون أن يحتفظ بالسلعة أو يستمر مالكا لها. ولا أن يبيعها بنفسه. وبيع التورق المنظم هو مرحلة وسطى بين العينة والتورق الفردي (البسيط)[2]. ولقد صدر قرار رقم (١٧٩ ١٩ / ٥) من مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بتحريمه[3].

---

[1] نفس المرجع، ص٢٤٣-٢٤٤.

[2] سامر مظهر قنطقجي، " **صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية** "، دار أبي الفداء العالمية للنشر، الطبعة الثانية، ٢٠١٠م، ص ٣٢٤.

[3] علي محي الدين القره داغي،" **التورق المصرفي بين التورق المنضبط والتورق المنظم- دراسة فقهية مقارنة**"، مرجع سابق، ص٢٣٤-٢٣٥.

صور التورق البنكي المنظم المحرم: وهي على النحو التالي[1]:

١. **الصورة الأولى**: إذا ترتبت الأمور كلها من خلال الأوراق، وقام الزبون بتوكيل البنك الممول، ولم يمكن للزبون أي دور في البيع والشراء، بل لا يتحمل المخاطر على سبيل الحقيقية والواقع والإمكان.

٢. **الصورة الثانية**: أن يتم التورق من خلال المرابحات في السلع والمعادن، ولم يتم القبض والحيازة المعتبرة شرعًا حقيقة أو حكمًا، أو لم تتم فيها بقية الشروط والضوابط الشرعية للجميع.

٣. **الصورة الثالثة**: أن يتم التورق من خلال المعادن، والسلع الدولية، ولكنها عادت مباشرة إلى مالكها، فهذا هو البيع العينة المحرم.

٤. **الصورة الرابعة**: إذا تم التورق من خلال المعادن، أو السلع الدولية ثم عادت بأي طريق– سواء كان عن طريق البروكر، أم البنك الوكيل أو البنك المشتري– إلى مالكها الأول وعلم بها البنك الإسلامي الممول، أو أن من عادة هؤلاء أن لا يحتفظوا بالسلعة أو المعدن، فإن هذا داخل في بيع العينة المحرم.

٥. **الصورة الخامسة**: أن يتم التورق حسب ما ورد في الصورة الرابعة ولكن يكون شراء السلع والمعادن عن طريق المضاربة القصيرة الأجل، إذا المقصود بالمضاربة هنا إجراء مجموعة من العقود لتحقيق الأرباح فقط، مع احتفاظ المالك بالسلعة نفسها، وبقائها في حيازته.

أقوال العلماء والمختصين في حكم عقد التورق البنكي المنظم: جاء في عدد خاص لمجلة الاقتصاد الإسلامي الصادرة عن بنك دبي الإسلامي حول موضوع التورق البنكي المنظم، ذكر فيه العديد من العلماء والمختصين الذي أفتوا بحرمته نذكر منهم على سبيل المثال مع ذكر أقوالهم[2]:

١. فضيلة الشيخ أ. د. وهبة الزحيلي رحمه الله يقول: "التورق البنكي المنظم تجرُؤ على اقتحام الحرام، ولا ضرورة فيه، وإنما هو حيلة للربا".

٢. أ. د. عبد الرحمن يسري يقول: "إن التورق البنكي يقوم بدور مضاد للعقود الشرعية مثل المضاربة والمشاركة.."

٣. أ. د. علي السالوس يرى: " أن التورق مطلقًا حرام... ولكن التورق البنكي أسوأ".

[1] نفس المرجع، ص٢٥١-٢٥٢.
[2] نفس المرجع، ص٢٣٨-٢٣٩.

٤. أ. د. حسين حامد حسان يقول: "توصلت إلى أن التورق البنكي المنظم حرام بأدلة قطعية، وأرجعته إلى عدة أصول كلية شرعية"، ويقول: " التورق البنكي يدخل تحت الذرائع المجمع على سدها، لأنها تؤدي إلى المفسدة قطعًا".

٥. أ. د. عبد الحميد البعلي يقول: "التورق البنكي المنظم غير جائز".

٦. أ. د محمد عثمان شبير يقول: "المعنى الذي لأجله حرم الربا موجود بعينه في التورق المنظم".

فالتورق البنكي المنظم بصورته المطبقة حاليًا في بعض فروع البنوك الإسلامية ما هو إلا حيلة واضحة، وسيلة فاضحة ومكشوفة لبيع درهم بدرهمين، وهي مجرد ترتيب لعقود ولوثائق في أوراق لا غير، دون أن تكون هنالك حركة فعليّة وحقيقية للسلع في الأسواق وبالتالي فهي تدخل في خانة البيوع التي نهى عنها النبي صلى الله عليه وعلى آله سلم وهو بيع العينة، لأنها تفضي في الأخير إلى الربا.

البدائل الشرعية للتورق البنكي المنظم

- **التورق العادي المنضبط**: وقد سبق لنا تعريفه.

- **البدائل عن التورق في المعادن والسلع الدولية**:

١. أن يتم التورق عن طريق الأسهم المحلية:

ا. إبرام اتفاقية تفاهم مشترك مع إحدى شركات "**الوساطة الإسلامية**"، وذلك لتنفيذ شراء الأسهم للزبائن كوكلاء للبنك، بموجب طلب شراء موجه من البنك، وتسديد القيمة بمجرد استلام فاتورة الشراء صادرة، وذلك إما بإصدار شيك لشركة الوساطة أو بالإضافة لحسابهم في البنك؛

ب. يتقدم الزبون بطلب شراء الأسهم المجازة شرعًا، المتداولة في البورصة المحلية؛

ج. حصول الزبون على الموافقة الإدارية وإبرام اتفاقية المرابحة؛

د. إبرام وكالة مع الزبون، يقوم الزبون بموجبها بشراء الأسهم المطلوبة، وتسجيلها باسمه وكيلاً عن البنك، ويقر في التوكيل المعني بتعهده بعدم التصرف في الأسهم المشتراة باسمه إلا بموافقة كتابية من البنك؛

ه. إصدار أمر شراء من قبل البنك لشركة الوساطة بشراء الأسهم باسم الزبون "**وفقًا للتوكيل**"، ويتعهد فيه البنك بسداد قيمة الأسهم فور تسلمه فاتورة الشراء باسم الزبون مرفقًا بها صورة من التوكيل؛

و. بعد إتمام عملية الشراء وقيام البنك بسداد القيمة الشرائية لشركة الوساطة يقوم الزبون "**الوكيل**" بتقديم عرض لشراء الأسهم مرابحة "**وفقًا لاتفاقية المرابحة**"؛

ز. يتم إبرام عقد بيع المرابحة واستيفاء شيكات الأقساط؛

ح. إصدار خطاب للزبون يخوله حق التصرف في الأسهم حيث أنها أصبحت ملكًا له.

٢. **أن يتم التورق عن طريق الأسهم الدولية المجازة، والمتوافرة فيها الشروط والضوابط الشرعية.**

٣. **أن يتم عن طريق الشركات المحلية الخاصة بالمقاولات**: فمثلاً أن تتفق مع مقاول كبير يتعامل مع شركة الحديد، أو الاسمنت، بأن يشتري له الحديد في ضوء الخطوات الآتية:

ا. يشتري البنك الممول الحديد أو الاسمنت من الشركة المنتجة بيعًا حقيقيًا؛

ب. ثم بيع البنك ما اشتراه إلى الزبون بثمن آجل مقسط؛

ج. ثم يقوم الزبون ببيع ما اشتراه إلى الشركة المقاولة أو الصانعة بثمن عاجل.

٤. **أن يكون تعاون بين البنوك الإسلامية ببعضها مع بعض داخل البلد الواحد، أو بينها وبين شركات التمويل**: قام الباحث القطري محمد بن سالم اليافعي* بابتكار عقد التورق" البنكي الموازي للمرابحة"، بحيث يتعامل كل بنك إسلامي أو شركة تمويلية بعمليات المرابحة يوميًا، وذلك بأن يتفق البنك (أ) مع البنك (ب) أو الشركة التمويلية على أن ما يريد (ب) شراءه، يقوم بشرائه من الزبون المتورق لـ (أ) في ضوء لخطوات التالية:

ا. يشتري البنك (أ) ما يحتاج إليه البنك (ب) من السيارات والعقارات ونحوها بثمن عاجل مع خيار الشرط لزمن محدد(أسبوع مثلاً) لحماية نفسه؛

ب. ثم بيع البنك (أ) للزبون بثمن آجل عن طريق المرابحة أو المساومة؛

ج. ثم يبيع الزبون ما اشتراه إلى البنك (ب) نقداً.

* وقد حصل الباحث على شهادة بحفظ الابتكار، من مكتب حماية حق المؤلف بوزارة الأعمال والتجارة القطرية، ونال تشجيع واعتماد عدد من العلماء المتخصصين أبرزهم د. علي القره داغي الخبير بمجمع الفقه الإسلامي الدولي.

أثبت هذا البحث أن التورق البنكي المنظم الذي تجريه البنوك الإسلامية ما هو إلا بيع عينة وحيلة للربا. وعلى الهيئات الرقابية الشرعية تحمل المسؤولية أمام الله لتشريعها لهذا النوع من المنتوج المحرم. ويتوجب على البنوك الإسلامية إيقاف هذا النوع من الصيغ فوراً والعمل وفق المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما جاء في معيار التورق أو إيجاد بدائل كفيلة مشروعة تمكن الزبون من الحصول على سيولة.

أفكار مستقاة من الأخبار الاقتصادية العالمية تصلح أفكارًا للبحث العلمي

تهدف هذه الصفحة إلى توجيه بوصلة الأبحاث العلمية في الجامعات العربية والإسلامية نحو الأكثر حداثة في السوق العالمي، بغية رفع سوية البحث العلمي والارتقاء به ليتناول مشكلات وقضايا حقيقية معاصرة.

– يتم تصنيف المملكة المتحدة عادةً بين "أصحاب" الذين يفترض أنهم يديرون صندوق النقد الدولي، ولكن في السبعينيات، عندما احتاجت المملكة المتحدة إلى قرض، (كان الأكبر في تاريخ صندوق النقد الدولي) كان عليها أيضًا القيام ببعض التخفيضات في الإنفاق؛ فصندوق النقد الدولي هو المقرض الأخير. وتم رفض المملكة المتحدة من قبل ألمانيا الغربية، على الرغم من أن صندوق النقد الدولي نفسه اضطر إلى الاقتراض من ألمانيا الغربية والولايات المتحدة لتمويل القرض.

– سياسة الاحتياطي الفيدرالي الحقيقية هي إفقار الجماهير. والناظر إلى القوة الشرائية للدولار خلال المائة عام الماضي يلحظ ذلك.

مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

مكتبة لأبحاث الاقتصاد الإسلامي وعلومه تضم أرشيفًا لمئات الباحثين ومؤلفاتهم

www.kantakji.com

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الإلكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق إلكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com